تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية "دراسة تحليلية"

د.هيام عبد الرحيم أحمد على

أستاذ أصول التربية المساعد – كلية التربية جامعة الإسكندرية

مستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الإفادة من بعض الخبرات العالمية الرائدة في هذا المجال؛ وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال الرجوع إلي الأدب التربوي لتعرف الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي، والوقوف علي أهم ملامح تدويل التعليم الجامعي المصري، ورصد أبرز الخبرات العالمية في مجال تدويل التعليم الجامعي، والإفادة منها في التوصل إلي المتطلبات اللازم توافرها لتدويل التعليم الجامعي المصري بفعالية .

وقد توصلت الدراسة لعدد من المتطلبات التي من شأنها تسهم في تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري، منها ؛ تكوين ثقافة داعمة، ومحفزة لتدويل التعليم الجامعي المصري، إضفاء البعد الدولي علي البرامج والمقررات الدراسية، تيسير إجراءات الحراك الداخلي والخارجي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، توفير الأمكانات المادية والبنية التحتية اللازمة لجودة الخدمات التعليمية المقدمة بالجامعات المصرية .

Suggested Prospect for the requirements for activating the internationalization of Egyptian university education in the light of some international experiences "An analytical study"

Abstract

The present study aimed to presenting a suggested prospect, for activating the internationalization of Egyptian university education, in the light of benefiting from some international experiences in this field, The study used the descriptive approach through reference to educational literature to know Theoretical foundations for the internationalization of university education, And to identify the most important features of the internationalization of Egyptian university education, And monitor the most prominent global experiences in the field of internationalization of university education, And to benefit from it in arriving at the necessary requirements for the effective internationalization of Egyptian university education.

The study has reached several Requirements that contribute to activating the internationalization of Egyptian university education, including: Build a supportive culture, And a catalyst for the internationalization of Egyptian university education, Adding an international dimension to programs and courses, Facilitating internal and external mobility procedures for students and faculty members, Providing the material capabilities and infrastructure necessary for the quality of educational services provided in Egyptian universities.

مقدمة :

شهد العالم في الأونة الأخيرة تحديات جمة على كافة المستويات: العالمية، والإقليمية، والمحلية، أثرت في كافة المجالات الحيوية، ومن أبرز مظاهر تلك التحديات العولمة بأبعادها المتعددة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ حيث سعت إلى تقريب المسافات بين أجزاء العالم المترامية بفضائها الواسع، وألغت الحدود؛ ليصير عالمًا بلا حدود جغرافية، ولا حواجز ثقافية أشبه بقرية كونية صغيرة، ومهدت الطريق أمام كافة المجتمعات للتقارب، والتعارف، وتبادل الآراء، والأفكار؛ مما أدى إلى زيادة التفاعلات، والعلاقات بين الدول.

وأدت العولمة – أيضًا – إلى تيسير انتقال الأفراد، والخدمات، والسلع، والتدفقات المالية، عبر الحدود دون أي قيود، وتراجع سيادة الدول، وتقليص دورها، وإعلاء دور القطاع الخاص، وقد تعاظم هذا التأثير؛ بصدور اتفاقية التجارة الدولية (الجات) التي أسهمت في خلق مناخ عالمي جديد للتعليم الجامعي؛ بإلغاء القيود على حركة الأساتذة، والطلاب، والبرامج الأكاديمية عبر الحدود، وتشكيل سوق عالمية للتعليم الجامعي، بوصفه؛ خدمة من الخدمات، تحكمها قوى العرض، والطلب.

وظهر على الساحة العالمية شركاء جدد؛ لتقديم التعليم الجامعي؛ كالشركات متعددة الجنسيات، والجامعات العالمية، وتحولت الجامعات إلى شركات لاستيراد البرامج الأكاديمية، وتصديرها، وزاد حضور القطاع الخاص في حقل التعليم الجامعي، وتضاعف عدد الجامعات الدولية، والخاصة.

ودفع هذا التحول الكبير الذي فرضته العولمة على نظم التعليم بالجامعات؛ إلى البحث عن مداخل حديثة، واستراتيجيات جديدة تخرجها من عزلتها المحلية إلى الانخراط في السياق العالمي، وتجاوز الحدود الوطنية، وانتهاج نهج تسويقي لخدماتها، ومخرجاتها، والسعي إلى جذب مزيد من الطلاب الاجانب، وإضفاء البعد الدولي، ومتعدد الثقافات على فلسفتها، وعملياتها، ومخرجاتها، ومناهجها؛ للتعامل مع المستجدات العالمية.

وفي هذا السياق برز التدويل؛ كخيار استراتيجي، تبنته عديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم؛ لمواجهة تأثيرات العولمة، وتداعياتها المتلاحقة، والتكيف مع مجتمعها العالمي؛ من خلال إضفاء الطابع الدولي، ومتعدد الثقافات على جميع عناصر منظومة التعليم الجامعي؛ حيث شرعت – بل تسارعت، وتسابقت – الجامعات حول العالم في استقطاب الأساتذة، وجذب الطلاب، وإنشاء تحالفات، وتكتلات تعليمية فيما بينها، والتوسع في المشروعات البحثية المشتركة، وتطوير شبكات المعلومات بينها.

وقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم الجامعي في معظم دول العالم؛ عندما تبنت منظمة اليونسكو " UNESCO" استراتيجية تدويل التعليم العالي منذ عام ١٩٩٨؛ حيث رأت المنظمة

أن التدويل يعد وسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية، والبحثية؛ من خلال إضفاء البعد الدولي في جميع أنشطة التعليم الجامعي، كما حثت الجامعات، والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها؛ لمواكبة التوجه نحو التدويل (خورشيد، يوسف، ٢٠٠٨: ٨٣).

فالتوجه نحو التدويل لم يكن أحد تجليات العولمة، وانعكاساتها على التعليم الجامعي فحسب؛ بل صار متطلبًا، ومؤشرًا لجودة الجامعات، ومصدرًا رئيسًا لتعزيز قدرتها التنافسية، والمكانة العالمية لها، وأحد المعايير الدولية للتفضيل بينها؛ حيث أشارت دراسة " بالمر" " palmer" (2012:398) إلى أن تدويل التعليم أدى إلى زيادة القدرة التنافسية للجامعات في سوق التعليم العالي، وأكدت دراسة "واويويل" " Oyewole " (2009:328) أن لتدويل التعليم دور في تحسين نوعية المناهج، والبرامج الدراسية، وكفاءة الخريجين، وغيرها.

وأشارت دراسة محمد (٢٠١٤: ١٤٣) إلى أن تضمين البعد الدولي في الجامعات يسهم في رفع قدرتها التنافسية على المستوي العالمي؛ فكلما تمكنت الجامعات من تدويل خدماتها التعليمية، والبحثية؛ تمتعت بمركز تنافسي قوي عالمي، وازدادت قدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين، وتهديدات المنافسين الجدد.

وعليه فتدويل التعليم الجامعي ليست هدفًا في ذاته؛ وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات كثيرة؛ إذ يهدف إلى تحقيق اتصال أفضل بين الجامعات؛ بما يمكنها من الاستجابة لقوى التغيير في البيئتين: المحلية، والعالمية، وتقديم أفضل خدمة للمجتمع في ظل هذه التغيرات.

(Hudzik,2011:8)، كما أن الاعتراف المؤسسي في مجتمع المعرفة العالمي يعد أيضا وسيلة لإعداد خريجي التعليم الجامعي للعيش معًا في عالم أكثر ارتباطًا، والعمل سويًّا في السوق العالمي؛ من خلال تطوير المعارف، والمهارات، والقيم الدولية لدى الطلاب؛ باستخدام استراتيجيات عدة؛ من بينها: الحراك الأكاديمي الدولي، والمناهج الدولية (Knight, 2012:3)

مما سبق يتضح أن تدويل التعليم الجامعي لم يعد ترفا، تسعى إليه بعض الجامعات المتقدمة؛ بل صار ضرورة لجميع نظم التعليم الجامعي – في جميع أنحاء العالم – فرضتها تداعيات العولمة من ناحية، والرغبة في تعزيز القدرة التنافسية، والمكانة العالمية من ناحية أخري، وأنه على كل الجامعة أن تتبني استراتيجية منهجية؛ لتفعيل التدويل، ورسم السياسات المؤدية إلى تحقيق أهدافه؛ لخلق فضاء أكاديمي لها، يتجاوز حدود الدولة؛ حتى لا تتخلف عن الركب العالمي.

ولم تكن مصر بمنأي عن دول العالم في العناية بالتوجه نحو التدويل؛ فالمستقرئ لواقع التعليم الجامعي المصري يلاحظ أن البعد الدولي – ممثلاً في الحراك الأكاديمي للطلاب، والأساتذة، والتعاون الدولي في مجال الخدمات التعليمية، والبحث العلمي – ليس بالجديد على المجتمع المصري؛ حيث يوجد في مصر فروع لجامعات أجنبية منذ أكثر من قرن، ومبادرات

في مجال التوأمة على الصعيدين: العالمي، والعربي، كما أنها تشارك في البرامج المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي، والتي من أشهرها: برامج "تمبوس" " TEMPUS"؛ لتقديم الدعم لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشبكات الدولية، وتعزيز الحراك الأكاديمي من جامعات أوروبا، وإليها.

غير أن توجه مصر نحو تدويل التعليم الجامعي لم يكن استجابة لتداعيات العولمة فحسب؛ وإنما – أيضا– لمواجهة تحديات داخلية عدة، تعتري التعليم الجامعي المصري، جعلت من التوجه نحو التدويل ضرورة حتمية؛ ومن أبرز تلك التحديات:

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في مقابل الانخفاض التدريجي في التمويل الحكومي المخصص له؛ حيث انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من ٢٨% من الموازنة العامة المخصصة لقطاع التعليم عام ٢٠٠٨ إلى٢١,٤% عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٧ : ١٣٧)؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرة الجامعات على تلبية هذا الطلب، وقد أفضى ذلك إلى حدوث تكدس طلابي داخل الجامعات، مع ضعف الارتباط باحتياجات سوق العمل. ومن هنا كان التوجه نحو التدويل ضرورة اقتصادية؛ إذ تشكل الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون مصدرًا مهمًّا لتمويل التعليم الجامعي؛ فعلى سبيل المثال: تمثل الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون في استراليا ١٥% من إجمالي الدخل العام لكثير من مؤسسات التعليم العالي، وفي نيوزيلندا شكلت ١٣% من إجمالي الإيرادات من جميع مؤسسات التعليم العالي. وبصفة عامة يسهم هؤلاء الطلاب في زيادة الدخل القومي؛ من خلال الإنفاق على السكن، والنقل، والسياحة (وزارة التعليم العالي السعودية، ٢٠١٢: ٦٠).
- تدني مستوى البحث العلمي في مصر، وضعف الاستثمار فيه (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠: ٣٥)؛ إذ يتيح التدويل تزايد التواصل بين الباحثين عبر الحدود؛ للنهوض بمجتمعات المعرفة، وإنشاء مناطق إقليمية للبحث، فضلاً عن توفير فرص عدة لتمويل البحوث العلمية (اليونسكو، ٢٠١٥ : ١٣). وهذا ما أكدته دراسة هلال ونصار(٢٠١٢: ٢٢٠)؛ حيث أشارت إلى أن التدويل يحقق تكوين تحالفات أكاديمية بين الجامعات، ومراكز البحث العلمي؛ مما يتيح الاحتكاك بالعلماء البارزين، والباحثين المميزين، والخبراء الدوليين ، وزرع ثقافة الإنتاجية لدى الإنسان، ونشر ثقافة الإبداع، والابتكار.
- أكدت تقارير التصنيف الدولي للجامعات انخفاض القدرة التنافسية للجامعات المصرية؛ حيث أشارت دراسة قرني والعتيقي (٢٠١٢: ٢٢٦) إلى أن الجامعات المصرية تعاني ضعف قدراتها التنافسية، واتضح ذلك جليا؛ بإصدار تصنيف الجامعات العالمية؛ مثل: تصنيف جامعة "جايوتونج شنغهاي" "shanghai Jiao Tong University"، وتصنيف

"THES-QS" للجامعات العالمية الصادرة عن مجلة التايمز؛ والتي خلت مراكزه الأولى من الجامعات المصرية؛ وهذا ما أكدته دراسة دياب (٢٠١٠: ١٣٧٧)؛ حيث أشارت إلى تدني ترتيب الجامعات المصرية في هيكل تقويم الجامعات العالمية بصفة عامة؛ حيث تقع جميعا تحت مستوى ال٥٠٠ جامعة ليس هذا فحسب؛ بل إن هناك جامعات مصرية عريقة لم يتضمنها التقرير؛ بمعني أنها تقع خارج نطاق ال١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم.

- انتشار الجامعات الأجنبية، والخاصة في المجتمع المصري، والتي شرعت في تقديم خدماتها التعليمية، والبحثية، وأظهرت قدرة تنافسية، مكنتها من التفوق، والتميز على الجامعات الحكومية؛ حيث أشارت دراسة عبدالهادي(٢٠١٥: ٣٩٥) إلى ضعف قدرة الجامعات الحكومية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية، والخاصة ذات الحركة الأسرع، والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات سوق العمل من ناحية، وتطورات تقنيات التعليم من ناحية أخرى.

وعليه فإن تبني الجامعات المصرية استراتيجية لتدويل أنشطتها التعليمية، والبحثية، والخدمية، صار ضرورة؛ وليس خيارًا؛ من أجل التكيف مع التحديات المحلية، والعالمية، وتجويد أدائها، والارتقاء بمخرجاتها، ورفع قدرتها التنافسية، وتحقيق مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات. وتجسير الفجوة مع الجامعات العالمية، وحيث أن استخدام استراتيجية التدويل بفعالية يعد من أهم عوامل تعجيل تحول الجامعات إلي العالمية في مختلف أنشطتها، فلابد أن تسعي الجامعات المصرية للاستجابة للمتطلبات الضرورية اللازمة للتدويل، لأن عدم الاستجابة يزيد من الفجوة مع الجامعات العالمية؛ لذا تسعي الدراسة الحالية الي محاولة الوصول لتصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي، للوصول بالجامعات المصرية إلي التميز والعالمية .

مشكلة الدراسة :

برغم المحاولات المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري؛ فإنه يؤخذ على هذه المحاولات أنها هامشية، وفردية، ومحدودة؛ وهذا ما أكدته عديد من الدراسات حيث أشارت دراسة "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي" (٢٠١٠: ١٩٧-١٩٨) إلى أن مبادرات تدويل التعليم الجامعي في مصر مدفوعة من القاعدة إلى القمة في المقام الأول؛ بواسطة أفراد، أو مؤسسات، وأنه لا توجد- على المستوى الحكومي – سياسة عامة صريحة، ولا متكاملة بشأن تدويل التعليم الجامعي، كما أنها محدودة، ومتفاوتة؛ وفقًا لأنواع المؤسسات؛ ويرجع ذلك إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي في مصر؛ بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلاً.

وأكدت دراسة نصر (٢٠٠٧: ٢٣٧) إلي أن جهود تدويل التعليم الجامعي المصري تفتقر إلى وجود فلسفة واضحة– تقوم عليها المنظومة التعليمية– تتعامل مع التحديات التي أفرزتها العولمة، كذلك ضعف قدرة الجامعات الحكومية على مواجهة المنافسة القائمة من الجامعات الأجنبية، والخاصة، فضلاً عن انحصار هذه الجامعات في الحيز المحلي، وقلة انطلاقها في التعامل مع المصادر العالمية، وتقادم تقنيات التعليم، وضعف القدرة على مواكبة التقدم التقني، والمعرفي.

كذلك أشارت دراستي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي (٢٠١٠: ٢٠٥–٢٠٦)؛ نصار وهلال (٢٠١٢: ٢٤٦) إلي أن الجامعات المصرية لم تستجب بالدرجة الكافية لمتطلبات عملية التدويل، ويدل على ذلك مجموعة من المؤشرات هي:

- ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية.
- عدم وجود برامج دراسة بالخارج بالقدر الكافي، وغياب البعد الدولي في المقررات الدراسية، والأنشطة الطلابية، وضآلة نسبة برامج تبادل الطلاب.
- ضعف فرص المشاركة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية.
- ضعف اكتساب اللغات الأجنبية في الجامعات؛ حيث يشكل اكتساب اللغة الأجنبية جزءًا من المنهج في بعض البرامج الأكاديمية؛ مما يؤدي إلى صعوبة تعامل الطلاب مع برامج دراسية أكثر تدويلاً، أو الحصول على فرص للدراسة في الخارج.
- تدني المستويين: العلمي، واللغوي لبعض المبتعثين؛ مما يؤدي إلى تعثرهم في الدراسة ، وإنهاء بعثتهم.

مما سبق يتضح أن هناك كثيرًا من أوجه القصور التي يعانيها التعليم الجامعي المصري، وتعوق جهود التدويل؛ وعليه صار لزامًا على الجامعات المصرية أن تعيد النظر في فلسفتها، وخططها، وسياساتها؛ لتوظيف التدويل بفاعلية في التعليم الجامعي المصري، وأن توفر المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاه منه؛ بوصفه أحد أهم التوجهات المعاصرة لتطوير التعليم الجامعي، والارتقاء بجودته، وزيادة قدرته التنافسية محليًا، وإقليميًا، ودوليًا، وتلبية متطلبات البيئة الوطنية، والعالمية.

لذا تسعي الدراسة الحالية إلي التوصل الي تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الإفادة من بعض الخبرات العالمية الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التسأول الرئيس التالي كيف يمكن الافإدة من بعض الخبرات العالمية الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي في تحديد المتطلبات اللازم توافرها لضمان فعالية تدويل التعليم الجامعي المصري؛ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الاطار المفاهيمي لتدويل التعليم الجامعي؟
- ما أبرز الخبرات العالمية في مجال تدويل التعليم الجامعي ؟
- ما أهم ملامح تدويل التعليم الجامعي المصري ؟
- ما التصور المقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية ؟

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة الحالية إلي وضع تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الإفادة من بعض الخبرات العالمية الرائدة في هذا المجال. وذلك من خلال التعرف علي الاسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي ، والوقوف علي أهم ملامح تدويل التعليم الجامعي المصري، ورصد أبرز الخبرات العالمية في مجال تدويل التعليم الجامعي، والإفادة منها في التوصل إلي المتطلبات اللازم توافرها لتدويل التعليم الجامعي المصري بفعالية .

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من التوجه المتنامي بين جامعات العالم – في السنوات الأخيرة– نحو التدويل؛ باعتباره من أهم الاستجابات لتحديات العولمة التي يشهدها العالم ، حيث يسعي الي إضفاء بعد دولي علي الممارسات الجامعية، بما يساعد علي انتشار الخدمات التعليمية واتساع نطاقها وجعلها عابرة لحدود الدول والقارات.

كما تمثل الدراسة الحالية استجابة لما دعت اليه عديد من المؤتمرات المحلية والعالمية من ضرورة تضمين البعد الدولي في الجامعات؛ كمؤشر لجودة التعليم الجامعي بما يزيد من قدرتها التنافسية وتحقيق مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

وتتوافق هذه الدراسة مع اتجاه الجامعات المصرية في الوقت الراهن نحو التعاون الدولي والشراكة والتؤامة مع الجامعات العالمية من خلال إضفاء العالمية علي برامجها وخططها الدراسية.

كذلك تسعي الدراسة إلي التوصل إلي تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم بالجامعات المصرية؛ مما قد يفيد القائمين علي التعليم الجامعي وسياساته ، وإدارة التعاون الدولي بوزارة التعليم العالي، لضمان فعالية التوجه نحو تدويل التعليم الجامعي بغية مساعدة الجامعات المصرية في الوصول للتميز والعالمية.

مصطلحات الدراسة :

يعرف تدويل التعليم الجامعي بأنه إضفاء البعد الدولي ، ومتعدد الثقافات في وظائف الجامعة الثلاث التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (De Wit, & Hunter , 2017:27)

وتعرف متطلبات تدويل التعليم الجامعي اجرائيا في هذه الدراسة بأنها : السياسات والإجراءات التي تتبعها الجامعات لإضفاء الصبغة الدولية علي أنشطتها الأكاديمية والبحثية ، وتيسير الحراك الأكاديمي لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، بما يسهم في بناء علاقات شراكة وتعاون متبادل مع الجامعات العالمية .

منهج الدراسة وإجراءاتها :

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في التعرف علي نشأة مفهوم التدويل وتطوره، كما اعتمدت علي المنهج الوصفي في تعرف الاسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي(فلسفته وأهدافه وأهميته ومجالاته) ورصد أبرز الخبرات العالمية في مجال تدويل التعليم الجامعي، وجهود مصر في مجال التدويل، والتوصل الي متطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي في الجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية؛ وفي ضوء ما سبق تأتي خطوات الدراسة في المحاور الأتية :

- المحور الأول : إطار مفاهيمي لتدويل التعليم الجامعي.
- المحور الثاني: بعض الخبرات العالمية الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي.
- المحور الثالث: أهم ملامح تدويل التعليم الجامعي المصري.
- المحور الرابع : تصور مقترح لمتطلبات تفعيل التدويل في التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية .

المحور الأول: إطار مفاهيمي لتدويل التعليم الجامعي.

أ- نشأة مفهوم تدويل التعليم الجامعي، وتطوره:

صار التدويل في عصرنا الحالي واحدًا من أبرز المداخل التي لجأت إليها الجامعات في كافة أرجاء العالم؛ لخلق فضاء خارجي لها، يتجاوز حدود الدولة؛ لمواجهة تأثيرات العولمة، وزيادة القدرة التنافسية، وتحقيق الريادة العالمية.

والمتتبع لتاريخ الحضارات القديمة يلاحظ أن قضية التدويل ليست بحديثة العهد؛ حيث كان للعلماء دور كبير في نقل الحضارت، وكانت أوروبا تعول كثيرا على الإنتاج العلمي، والفكري للعلماء المسلمين لعدة قرون.

أما الإرهاصات الأولي لحركة التدويل؛ فبدأت مع نشأت الجامعات في العصور الوسطى التي سعت إلى إضفاء البعد الدولي على أنشطتها؛ ففتحت أبوابها لكل طالب علم من كل مكان دون شروط، وكفلت حراك الأساتذة، والطلاب بين الجامعات بدون قيود، ووحدت لغة الدراسة بينها، وكانت المقررات، والبرامج الدراسية، والدرجات بين الجامعات متشابهة إلى حد كبير؛ رغبة منها- آنذاك- في تبادل المعرفة، والأفكار، ومد جسور التعاون فيما بينها.

وسواء أكانت النظم الأكاديمية الموحدة قد تمت بتخطيط مشترك، أم بشكل فطري تلقائي نابع من روح العصر؛ فقد وفرت الظروف لممارسة حقيقية لتدويل الجامعات في تلك الفترة التاريخية المبكرة (أحمد، ٢٠١٥: ٢٠٨).

أما الحركة العالمية المعاصرة لتدويل الجامعات؛ فبدأت بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهرت عناية دولية غير مسبوقة بالتبادل العلمي، والتعليمي، وصار التعليم جزءًا أساسًا في السياسات الخارجية، وأداة من أدواتها، تستخدم؛ بواسطة الدول كلها، وصار تبادل التجارب، والسياسات، والأفكار التعليمية، والعلمية بين الدول على درجة كبيرة من الأهمية(فليحين، ٢٠١٠: ٣٢٩).

وخلال عقدي: السبعينيات، والثمانينيات من القرن العشرين شهدت العناية الدولية بالتدويل طفرة كبيرة؛ استجابة من الجامعات لتأثيرات العولمة، وامتازت هذه الفترة بتفعيل دور المفوضية الأوروبية"European Commission" في مجال البحوث، والتعليم، والتنمية داخل الاتحاد الأوروبي، وظهرت برامج؛ مثل: برنامج " إيرسموس" "Erasmus"؛ لتيسير تنقل الطلاب داخل الاتحاد الأوروبي، فزاد الحراك الأكاديمي للطلاب، كما تم تطوير النظام الأوروبي لنقل الساعات، والوحدات الدراسية (De Wit,2011:32).

ومع صدور الاتفاق العام بشأن التجارة في مجال الخدمات "الجات" عام ١٩٩٥– والتي أفضت إلى ظهور ما يسمى: (الشراكات العالمية) مع جامعات حول العالم – صارت الجامعات أكثر عالمية؛ لتزايد حركة الطلاب والأساتذة، وتزايد البعد الدولي للمناهج التعليمية، وصارت أكثر عناية بالبعد الدولي؛ سواء أكان ذلك من منظور البحث الأكاديمي الأساسي، أم منظور البحث العملي التطبيقي (Ayoubi, 2013: 220).

وفي أواخر التسعينيات دخلت دول عدة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، وظهر إعلان بولونيا؛ لإنشاء فضاء جامعي أوروبي عام ١٩٩٩؛ حتي يتمكن الخريجون من التنقل بحرية بين بلدان أوروبا؛ لمتابعة الدراسة، وفي عام٢٠٠١ صدرت أجندة لشبونة؛ لدعم قدرة الجامعات الأوروبية على المنافسة مع أفضل الجامعات في العالم (De Wit,2011:33).

ومع تسارع وتيرة العولمة زاد التوجه نحو تطبيق برامج التعليم العابر للحدود القومية للدول، وأدت التكنولوجيا المطورة إلى ظهور أشكال جديدة من المؤسسات الجامعية، تتوافق مع روح العصر، وآلياته، وتعصف بحدود الزمان والمكان؛ مثل:الجامعات الاستثمارية " Corporate University"، والجامعات الافتراضية التي يمتاز جمهورها بتنوع الأهداف، والثقافات، والاهتمامات؛ مما لا يحده مجتمع، ولا دولة معينة؛ بل يتوزع على قارات العالم جميعها (نصار، ٢٠٠٨: ٨٠).

وعليه فالتدويل في مجال التعليم الجامعي لم يظهر فجأة؛ بل نتيجة تطورات عبر مراحل زمنية معينة، بدأت مع نشأة الجامعات، وزادت، وتوسعت مع التقدم التكنولوجي، وبروز العولمة بتداعياتها المختلفة.

وقد أدى تطور تدويل الجامعات على مر التاريخ – فكرًا، وممارسة– إلى تعدد التعريفات التي تناولته؛ حيث عرف بأنه: الجهود المبذولة؛ من أجل تكيف التعليم الجامعي مع المتطلبات، والتحديات التي تفرضها العولمة في المجتمعات؛ سواء أكان ذلك في النواحي الاقتصادية، أم الثقافية، أم التعليمية .. ، وأنه إدماج للمعايير الدولية، والبعد الثقافي في العمليات التعليمية، والأنشطة البحثية، وخدمة المجتمع (Nicolescu & et al. , 2009: 977).

وعرف – أيضًا – بأنه: السياسات المحددة، والبرامج التي تضطلع بها الحكومات، والنظم الأكاديمية، والإدارات الفردية للتعامل مع العولمة (Altbach &et al., 2009 :23).

وعرف – كذلك – بأنه: عملية دمج منظور دولي في التعليم؛ ووسيلة نحو البيئة الخارجية المتنوعة المتغيرة التي تركز على تيارات البيئة العالمية، وطرائقها. (Mitra, 2010:105)

وهناك من عرفه بأنه: "واحدة من الطرائق التي يستجيب بها بلد ما إلى تأثير العولمة، مع احترام الشخصية الفردية للأمة" (Dinesh, 2010:1).

من التعريفات السابقة يمكن القول: إن التدويل استراتيجية، تهدف إلى خروج الجامعات من عزلتها المحلية إلى العالمية؛ من خلال تبني معايير دولية في مختلف أنشطتها– الأكاديمية، والبحثية، والخدمية – مع الحافظ على الهوية الثقافية القومية.

وقد ارتبط مفهوم التدويل بمفهوم العولمة التي تعرف بأنها: قوى اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، تتجه بالتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين نحو مشاركة دولية أكبر، استثمرت في صناعات المعرفة في جميع أنحاء العالم؛ بما في ذلك: التعليم الجامعي، والتدريب المتقدم. ويعكس هذا الاستثمار ظهور"مجتمع المعرفة"، وازدياد قطاع الخدمات، وتشمل نتائج العولمة : دمج البحوث، واستخدام اللغة الإنجليزية؛ كلغة مشتركة للاتصال العلمي، ونمو شركات الاتصال، والشركات متعددة الجنسيات، ونشر التكنولوجيا(Altbach & Knight,2007:290)، إلا أن الدراسات أشارت إلى أن ثمة اختلاف بين التدويل، والعولمة، أوجزته فيما يأتي:

- تقوم العولمة على إزالة الحدود، والحواجز بين دول العالم، وتحويله إلى قرية كونية صغيرة؛ ومن ثم فهي تعمل على إلغاء النظم القومية، وإقصاء خصوصيات الدول؛ لفرض إدارة الهيمنة على العالم بأكمله. أما التدويل: فيتضمن زيادة الأنشطة العابرة للحدود القومية، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية لكل دولة. ويشمل الحراك الدولي للطلاب والأساتذة، ونقل المعرفة، والتعاون الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي (Teichler, 2009:95).

- عولمة التعليم الجامعي تعني: التوسع الجغرافي لمؤسساته خارج الحدود الوطنية؛ ومن ثم فهي تجور على دور الدولة في النظام التعليمي، أما تدويل التعليم الجامعي فيعني: زيادة الروابط بين نظم التعليم الجامعي القومية، والتوسع في أنشطته عبر الحدود القومية، مع الاحتفاظ بدور الدولة في السيطرة على نظامها التعليمي (Miklavic, 2011:33) .
- تعمل العولمة؛ وفقا لتوجهات الدول الغربية ومصالحها، وفرض نساقها القيمي على الدول النامية، أما التدويل: فيعمل على الربط بين الثقافات؛ من خلال إتاحة فرص لتبادل الحوار الثقافي بين الثقافات المختلفة (ويح،٢٠١٢ :٣٢٩).

ويمكن التمييز بين التدويل، والعولمة في التعليم الجامعي على النحو الآتي:

التدويل في التعليمي الجامعي	العولمة في التعليم الجامعي
استجابة لمواجهة تحديات التعليم الجامعي المحلية، والعالمية.	استجابة لرغبة الكيانات الكبرى في السيطرة، والهيمنة على التعليم الجامعي.
أداة للاندماج الاجتماعي، والثقافي، والحفاظ على الموروث الثقافي، والفكري للدول، وتأصيل الهوية القومية.	أداة لنشر ثقافة، وقيم الدول الغربية المهيمنة على العولمة، وطمس هوية الآخرين.
العمل على تحقيق التعاون،والمساواة بين مؤسسات التعليم الجامعي في جميع أنحاء العالم، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.	نشر التبعية بين مؤسسات التعليم الجامعي؛ بما يخدم أصحاب المصالح.
يخدم الإنسانية جمعاء.	يخدم الدول الغربية، ويجور على الدول النامية.
يجعل الدول المتقدمة تفي بمسئولياتها تجاه الدول النامية؛ لتقليل الفجوة بينها.	تزيد الفجوة الإنمائية بين الدول المتقدمة، والنامية؛ حيث تزيد المعرفة، والثروة لدى من يمتلكها بالفعل.
الانتقال بالجامعات من المحلية إلى العالمية، مع المحافظة على دور الدول في السيطرة على نظمها التعليمية.	يجور على إرادة الدولة في السيطرة على نظمها التعليمية.

مما سبق يلاحظ أن التدويل يختلف عن العولمة في مظاهر عدة، تبرز إيجابية التدويل، وسعيه نحو الارتقاء بنظم التعليم الجامعي إلى العالمية، مع الاحتفاظ بخصوصيتها، وهويتها القومية.

وفي ضوء التعريفات السابقة ؛ يمكن تحديد جانبين رئيسين لتدويل التعليم الجامعي؛ هما:

- **التدويل الخارجي** : Internationalization abroad: ويقصد به: الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، وبناء استراتيجيات مع الشركاء الدوليين، وتقديم برامج مشتركة مع مؤسسات عبر الحدود، ووجود أفرع للجامعات خارج الحدود الوطنية، والبحوث الدولية المشتركة، والدرجات العلمية المشتركة.
- **التدويل الداخلي:** Internationalization at home: ويقصد به: تطوير المناهج الدراسية؛ لتلبية المعايير الدولية، وتعيين أعضاء هيئة تدريس دوليين، والجهود الرامية إلى تحسين استراتيجيات التدريس، والتعلم؛ للوفاء بالمعايير الدولية.(Oyewole, 2009:231

وفي ضوء الشكلين السابقين للتدويل تعددت مداخله، وتمثلت فيما يأتي:

- **مدخل النشاط:** Activity Approach: ويشمل حراك الطلاب، وتبادل المناهج، وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، والبرامج الأكاديمية.

- **مـدخل الكفـاءات:** Competency Approach: يؤكـد هـذا المـدخل تطـوير المهـارات، والمعـارف، والقيم، والاتجاهـات بـين جميـع أفراد مؤسسـات التعليم الجـامعي؛ ليصـيروا أكثر معرفة، وإلماما بالثقافات الدولية.
- **المدخل الخلقي :** The Echoes Approach: يؤكد تطوير المناخ التنظيمي السائد؛ بحيث يدعم مبادرات عملية التدويل وأنشطتها، ويقر بأن البعد الدولي أساسي لتعريف الجامعة، أو أي مؤسسة أخري للتعليم العالي.
- **مـدخل العمليـات :** The Process Approach: ويؤكد التكامل، أو دمج البعد الدولي ومتعـدد الثقافـات فـي وظـائف الجامعـة الـثلاث: التـدريس، والبحـث العلمـي، وخدمـة المجتمع؛ من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، والسياسات، والإجراءات الأكاديمية، والإدارية داخل الجامعات (Jeptoo & Razia ,2012:336).

مما سبق يتضح أن هذه المداخل تعكس أن التدويل يمثل تحولاً استراتيجيًا للجامعات، يتطلب تطوير قدرتها المؤسسية، وإعادة هيكلة بنيتها الأساسية؛ بما يتلاءم مع أنشطة عمليات التدويل.

ب- فلسفة تدويل التعليم الجامعي:

تستند فلسفة تدويل التعليم الجامعي إلى مسلمة مفادها: أن اتجاه الاتصال المتبادل قد شجع ظهور أنماط من التعليم الجامعي، تتوافق مع روح العصر، وتسهم في إحداث "التلاقح الثقافي"، وتعصف بحدود الزمان، والمكان؛ مستخدمة الإمكانات التي تتيحها شبكات المعلومات، والاتصالات العالمية (نصار، ٢٠٠٨، ٧٩-٨٠).

وقد حدد "دي ويت" (De Wit, Hans, 2009:2) ثلاثة مؤشرات، ترتكز عليها فلسفة تدويل التعليم الجامعي؛ وهي:

- الانتقال من غلبة الطابع الرأسي في التعاون، والحراك إلى سيطرة العلاقات الدولية، وهيمنتها في اتجاه مساو.
- الانتقال من الحركة السببية إلى السياسات المنهجية لعملية التدويل.
- الانتقال من الأنشطة الدولية المحدودة، والثانوية، وتدويل الأنشطة الأساسية، إلى التكامل في تدويل التعليم الجامعي.

ج- أهمية تدويل التعليم الجامعي:

للتدويل – في مجال التعليم الجامعي – أهمية كبيرة، تتضح فيما يأتي:

- أداة مهمة في التطوير الأكاديمي، وتلبية متطلبات البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية، والسماح لتحسين معايير الجودة ومواءمتها؛ سواء أكان ذلك على المستوى العالمي أم الوطني ، وتعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي (ويح،٢٠١٢: ٣٢٠).

- الارتقاء بمنظومة العمل الجامعي، وتمكين الجامعات من التحول؛ لتصير أكثر قدرة على المنافسة مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى المناظرة، وتحولها لتصير أكثر جذبًا للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والجهات الممولة، ومجتمعي: الصناعة، والمال والأعمال(Mukherjee&Wong,2011: 129).
- استشراف أهم التحديات، والتهديدات التي تواجه النظم التعليمية؛ بحيث يمكن مواجهتها؛ حيث يعتمد على تأكيد جودة المنتج التعليمي قبل تسويقه، وعرضه دوليًا.(مصطفي،٢٠١٣: ٣٢٨).
- المحافظة على العلوم، وتنميتها؛ من خلال التبادلات الأكاديمية الديناميكية؛ حيث تنشئ الجامعات الغربية شبكات، وجمعيات؛ لنقل المعارف، والبحوث العالمية.
- تنمية قيم المواطنة المحلية والعالمية، ومرونة التفكير، والتسامح واحترام الآخرين، والشعور بالمسئولية ، والمشاركة المدنية (Jibeen& khan,2015: 197).
- تعددية أبعاد التنافسية العالمية تقتضي تغييرا في اللوائح، وعالمية الحراك التعليمي لهيئات التدريس، والطلاب، واستحداث تدابير داعمة للشفافية، والنزاهة التنظيمية (Barnett, 2014: 3).

وللتدويل أهمية كبري خاصة للدول النامية؛ لاعتبارات عدة؛ هي:

- حاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية، والابتكارات.
- زيادة حراك أعضاء هيئة التدريس، والطلاب.
- المشاركة في فاعليات الاعتماد الدولي، ونقل الوحدات الدراسية.
- زيادة القدرة التنافسية العلمية، والتكنولوجية.
- تعزيز التضامن، والتعاون الدوليين.
- بناء قدرات الدول من الموارد الاقتصادية (TanKosic,2009:3).

د- أهداف تدويل التعليم الجامعي، وأهم مجالاته:

لتدويل التعليم الجامعي أهداف متعددة يمكن إيجازها-(محمد، ٢٠١٤: ١٥٧-١٥٨؛ الدجدج، ٢٠١٦: ٤٧٣-٤٧٤؛ فيلحين، ٢٠١٠: ٣٣٤-٣٣٥)- فيما يأتي:

- الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات؛ ببناء القدرات التنافسية لها، والحفاظ على مستوى المنافسة الدولية، وتأكيد الطابع العلمي،والأكاديمي؛ لتنمية التفاهم، والتعاون الدولي.
- تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة، والدول النامية، والحد من هجرة الكفاءات العلمية؛ عن طريق المساعدة على إنشاء أقطاب امتياز في الدول المختلفة.

- تشجيع الحراك الأكاديمي الدولي لكل من: الطلاب، والأساتذة، والباحثين، وكذلك المؤسسات التعليمية؛ بحيث تتكيف مع التطورات الجديدة، والمتغيرة.
- تأكيد الطابع الأكاديمي، والتجاري لعملية التدويل؛ لإيجاد مصادر للتمويل الذاتي للجامعات.
- تحقيق التقارب الثقافي بين الأمم، والشعوب، وتأصيل الهوية القومية.
- تعزيز أدوار التعليم الجامعي؛ لتدعيم الكفاية الدولية للمواطنين؛ عن طريق إسهامه في تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة، والعلم في عالم يتحرك نحو عولمة السوق.
- العمل على زيادة وعي الطلاب، وتنمية التفكير، والبحث في القضايا العالمية، ودراسة القضايا التكنولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تتعدى الحدود.
- تعزيز التعاون الفكري؛ عن طريق التوأمة، والتعاون الأكاديمي، وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في شتى أنحاء العالم؛ لتيسير الانتفاع بالمعارف، أو نقلها، وتكثيفها داخل البلدان، وعبر الحدود.

وتأسيسًا على الأهداف السابقة فإن تدويل التعليم الجامعي ينطوي على عديد من المجالات، ترتبط بحراك الطلاب والأساتذة، وتضمين البعد الدولي في مختلف أنشطة التعليم، وتعزيز التعاون الدولي بين مختلف دول العالم، ويجرى تحديد المجالات الأكثر أهمية في عملية التدويل؛ وفقًا للأهداف المرجو تحقيقها، وأيضًا الموارد، والإمكانات المتاحة لكل دولة.

ويرتكز التدويل – في ضوء تعدد أهدافه، وتنوعها – على أربعة مجالات رئيسة؛ هي:

١ – التحالفات، والتكتلات التعليمية الكبرى :

ارتبط تدويل التعليم الجامعي بالتطورات المتلاحقة التي أفرزتها العولمة؛ ومن أبرزها: ظهور مقدمين جدد للتعليم الجامعي؛ مثل: الشركات متعددة الجنسيات؛ لتقديم الخدمات التعليمية والبحثية عبر الحدود، والشركات الخاصة التي تروج لأنماط جديدة من التعليم؛ كالتعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، وقد استشعرت عديد من الجامعات الغربية هذا الخطر الذي يهدد بقاءها؛ فاتجهت إلى التوسع، والاندماج في تحالفات كبيرة، أو صغيرة خارج حدودها؛ لتبادل المعرفة في المجالات الأكاديمية، والبحثية؛ لزيادة قدرتها التنافسية بدلاً من التنافس ضد بعضها؛ فظهر – على مستوى العالم – عديد من التحالفات، والتكتلات التعليمية الكبرى.

حيث أسست نظم التعليم العالي الأوروبية تحالفًا واسعًا؛ لإنشاء منطقة تعليم عالٍ أوروبية موحدة؛ لتدويل نظمها (European Higher Education Area(EHEA ، وكان ذلك عام ١٩٩٨ في فرنسا؛ باجتماع وزراء التعليم العالي لدول فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا؛ حيث أفضى

الاجتماع إلى صدور إعلان السربون "Sorbonne Declaration"؛ لتوحيد نظم التعليم العالي الأوروبي، وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، وفي عام ١٩٩٩ اجتمع وزراء تعليم تسع وعشرين دولة أوروبية في مدينة بولونيا؛ للتوقيع على إعلان بولونيا "Bologna Declaration"؛ لإزالة العقبات أمام حراك الطلاب، وإنشاء منطقة تعليم عالٍ أوروبية موحدة الهياكل، والبرامج، والدرجات؛ بحلول عام٢٠١٠(UK HE Europe Unit, 2005: 6).

وهدف هذا الاعلان إلى اعتماد نظام موحد للدرجات، والشهادات العلمية، وتقييم أدائه؛ مما ييسر عملية إدماج الطلاب في النظام التعليمي الأوروبي، ومنحه قدرة أكبر على جذب الطلاب الأجانب من خارج المجموعة الأوروبية (الزهيري ، ٢٠١١: ٢٨٥).

كما شهدت أوروبا – أيضًا – تأسيس عديد من التحالفات، والكيانات البحثية؛ لتدويل البحث العلمي؛ من أبرزها ما يأتي:

- اتحاد الجامعات البحثية الأوروبية: (The League of European Research Universities (LERU): الذي تأسس عام ٢٠٠٢ ؛ كشراكة بين ١٢ جامعة رائدة في مجال البحوث عالية الجودة، وفي عام ٢٠١٧ وصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٢٣ جامعة من أعرق الجامعات البحثية في ١٢ دولة أوروبية. (League of European Research Universities. www.leru.org/index.php/public/about-leru).
- التحالف الدولي للجامعات البحثية : The International Alliance of Research Universities (IARU): وأنشيء عام ٢٠٠٦؛ وهو عبارة عن شبكة مكونة من إحدى عشرة جامعة دولية ذات نشاط بحثي مكثف في تسع دول على مستوى العالم؛ ومنها: الجامعة الوطنية الاسترالية، وجامعات: بكين، وكاليفورنيا، وكامبريدج، وأكسفورد (International Alliance of Research Universities, http://www.iaruni.org/about/about-iaru)
- جامعة القرن الحادي، والعشرين : (Universitas 21) the leading global network of research universities for the 21st century: تأسست عام ١٩٩٧ ، وتضم في عضويتها ٢٥ جامعة ذات نشاط بحثي مكثف، تعمل معا؛ لتعزيز المواطنة العالمية، والابتكار المؤسسي؛ من خلال التعليم المستوحي من البحوث، كما توفر إطارًا قويًّا؛ لضمان الجودة لجميع أنشطتها.(Universitas 21, http://www.universitas21.com)

وفي مقابل التحالفات الأوروبية ظهر على الساحة العالمية تحالف آخر؛ لتدويل الجامعات الأمريكية، والارتقاء بها في مجال المنافسة العالمية؛ وذلك بإشراف المجلس الأمريكي للتعليمِ "American Council of Education "، والذي أعلن استراتيجيته للتدويل عام ١٩٩٩

بمشاركة ٨٨ جامعة أمريكية، وفي عام ٢٠٠٥ عقد المجلس اتفاقية تحالف مع رابطة الجامعات، والمعاهد الكندية "Association of Universities and Colleges of Canada"؛ لتضمين البعد الدولي في كل الوظائف، والبرامج الجامعية الأساسية؛ في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ لاكتساب أكبر قدرة تنافسية ممكنة على المستوي الدولي (أحمد ، ٢٠١٥: ٢٢١).

وعلى النهج نفسه أعلن وزراء التعليم العالي في دول أمريكا اللاتينية، والكاريبي – خلال اجتماعهم في المكسيك في الفترة من ١٤–١٥ أبريل ٢٠٠٥– عن إقامة تحالف للتكامل التعليمي؛ من أجل تدويل نظم التعليم العالي، وبرامجه، ودرجاته (Miranda, 2008: 186).

٢– التعاون الأكاديمي الدولي :

يهدف التعاون الدولي إلي التقريب بين الثقافات، وتعزيز القيم الإنسانية بين المجتمعات المختلفة، كما يحث الجامعات في الدول المتقدمة على الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية تجاه الدول النامية؛ لتقليل الفجوة الإنمائية بينها.

ويجرى التعاون الدولي عبر قنوات، ومستويات عديدة؛ فيمكن أن يجرى عبر تعاون ثنائي بين دولتين، تقوم عليه جامعة أو أكثر في كل منها، أو من خلال تعاون جماعي على المستوى الإقليمي، ويجرى – في معظمه – بدعم من المنظمات الدولية (خاطر، ٢٠١٥: ٢٤٥) المعنية بضرورة إيجاد أطر تشاركية تفاعلية بين مؤسسات التعليم العالي الدولية؛ من خلال اتفاقيات متنوعة حيال ذلك الأمر؛ ومنها: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO)، والبنك الدولي (World Bank)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (ICESCO)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)، والاتحاد الدولي للجامعات (IAU)، والفضاء الأوروبي للتعليم العالي(EHEA) (عيداروس، ٢٠١٥: ١٧).

وقد أشارت دراسة "مازورال وآخرون" (Mazzarol& et al. , 2003: 90) إلى أن التدويل في العصر الحديث شهد ثلاث موجات للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي؛ هي:

- **الموجة الأولي:** تضمنت سفر الطلاب من موطنهم إلى الدول المتقدمة؛ لمواصلة دراساتهم العليا، وهذه الموجة استمرت خلال القرن الماضي، ومازالت مستمرة حتى اليوم.
- **الموجة الثانية:** تتمثل في التعاون بين الجامعات في العالم؛ من خلال إقامة قنوات للتبادل العلمي، وبرامج الاشراف التربوي، وعقد اتفاقيات التوأمة، أو التحالف العلمي.

- **الموجة الثالثة:**وتتمثل في فتح أفرع للجامعات الأجنبية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية.

وقد اتجه عديد من الجامعات إلى تبني أشكال عدة؛ لدعم التعاون الدولي؛ منها:

- **الحرم الفرعية** : Branch CampuS يقصد به: إنشاء فروع لجامعة في بلد ما؛ عن طريق جامعة أم في بلد آخر، وسعيها إلى الحصول على الاعتماد الرسمي؛ سواء أكان ذلك بمفردها، أم بالمشاركة مع جامعة أخرى في البلد المضيف؛ لكي تقدم درجاتها الجامعية الخاصة بها في ذلك البلد.
- **الامتيازات:** ويقصد بها: منح حق الامتياز من قبل جامعات مرموقة في بلد أجنبي لجامعات في دول أخري؛ لتقدم دورة دراسية، أو برنامجًا معدًّا من قبل الجامعات المانحة.
- **برامج التوأمة:** هي اتفاقيات، تعقد بين جامعتين، أو أكثر؛ بحيث يجرى توحيد متطلبات البرامج الدراسية في إطار ترتيبات الاعتماد المتبادل؛ فيجرى توحيد البرنامج الدراسي، ومحتواه، ونظم تقويمه بينها.
- **المنح المشتركة:** وهي عبارة عن دورات تدريبية، أو درجات علمية، تعترف بها جامعتان–على الأقل – في دولتين مختلفتين (كنج، ٢٠٠٨: ٢٧٨–٢٧٩).

ومن أهم برامج التعاون الدولي: مشروع " تمبوس" "TMPUS"؛ وهو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي، انطلق عام ١٩٩٠؛ لدعم أعمال التطوير في التعليم العالي بالدول الشريكة في شرق أوروبا، ووسط آسيا، ودول غرب البلقان، وحوض المتوسط؛ من خلال مشروعات، تسهم فيها الجامعات بتلك البلدان، وتتضمن هذه المشروعات: مشروعات تطوير المناهج، وإعادة هيكلة إدارة الجامعات وتنظيمها، ومشروعات قصيرة الأجل تعنى بضمان الجودة وأنظمة الاعتماد، وتوثيق العلاقات بين الجامعات والمجتمع، ومشروعات تساعد أعضاء هيئة التدريس في الدول المشاركة في التدريب والنشر ، وحضور المؤتمرات خارج بلادهم (المفوضية الأوروبية ،٢٠٠٧: ١١؛ المفوضية الأوروبية،٢٠٠٥: ٣–٥).

٣– الحراك الأكاديمي الدولي(الطلاب/ أعضاء هيئة التدريس) :

أ– الحراك الطلابي:

يعد الحراك الطلابي من أبرز مجالات تدويل التعليم الجامعي، وأكثرها شيوعا؛ نظرًا لما له من آثار أكاديمية، واقتصادية، واجتماعية. وتتعدد برامج الحراك الطلابي عبر الحدود؛ ومن أهمها ما يأتي:

- برامج التبادل قصيرة المدى؛ مثل: برنامج الاتحاد الأوروبي لحراك الطلاب، والمنح "ايراسموس " " Erasmus" الذي يدعم حراك (١٠٠٠٠٠) طالب سنويًّا في أوروبا بتكلفة منخفضة ، وغالبًا يعود الطلاب إلى بلادهم بعد انتهاء البرنامج.

- برامج تقدم داخل الدول المستوردة للخدمة : وهي تعتمد على تقديم التعليم الدولي للطلاب داخل بلادهم – دون أن يضطروا إلى الإقامة في الخارج – وتشمل أسلوبين؛ الأول: افتتاح فروع للجامعات الأجنبية في بلاد الطلاب الأصلية، والثاني: أسلوب التعليم عن بعد (Distance Learning) (Dinesh,2010:10).

وتشير الإحصاءات الصادرة عن اليونسكو عام ٢٠١٢ إلى أن هناك ما لا يقل عن ٤ مليون طالب يدرسون خارج بلدانهم، تستضيف الولايات المتحدة الامريكية ١٨ % منهم، والمملكة المتحدة ١١%، وفرنسا ٧%، واستراليا ٦%، وألمانيا٥%. وقد شهد هذا المجال دخول بلدان جديدة؛ كالصين، وماليزيا، وكوريا، وسنغافورة، ونيوزيلندا؛ والتي تستضيف ٦% من الحصة العالمية للطلاب الذين يدرسون خارج بلادهم.

وعلى مستوى الدول العربية تعد مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية؛ وجهات رئيسة للطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية؛ حيث تستضيف هذه البلدان الثلاثة ٤% من الحصة العالمية للطلاب الذين يدرسون خارج بلادهم (اليونسكو ، ٢٠١٥ : ١٢).

ب- حراك أعضاء هيئة التدريس:

يعد حراك أعضاء هيئة التدريس من أكبر الوسائل فاعلية – على المدى البعيد- لتدويل التعليم الجامعي؛ حيث يزودهم بخبرات دولية، كما يمدد من نطاق الاتصالات، ويوثقها مع أقرانهم في الخارج؛ وهو ما يترجم – في نهاية المطاف – إلى أنشطة دراسية، وبحثية عند عودتهم إلى بلادهم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠: ٢١٧-٢١٨)، ويجرى حراك أعضاء هيئة التدريس؛ عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية، أو أكثر بين الجامعات، تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بهيئة التدريس من الطرف الآخر، أو التعاون في إنشاء برامج تعليمية، أو تطوير البرامج القائمة (ويح، ٢٠١٢:٣٥٠).

٤- تدويل المناهج:

ويقصد به: إضفاء البعد الدولي على المقررات، والبرامج الدراسية؛ لإعداد الطلاب (مهنيا/ أكاديميا) للدراسة، والعمل في سياق دولي متعدد الثقافات. ويشمل تدويل المناهج الدراسية : تطوير المناهج، والبرامج الدراسية، واستراتيجيات التدريس، وعمليات التقييم؛ بما يؤدي إلى فهم وجهات النظر الوطنية والعالمية، وقيم النظم المتناقضة،وإعداد الخريجين للحياة، والعمل في أي مكان في العالم .(Welikala, 2011:14).

ويستند تدويل المناهج إلى ثلاثة مداخل أساسية، تعد الأكثر شيوعًا في الجامعات؛ وهي:

- **مدخل الإضافة:** The Add-on Approach: ويمتاز بإضافة محتوى دولي للمناهج الحالية دون تعديل هيكلها الأصل، ولا طرائق تدريسها، وتعليمها؛ مثل: إضافة موضوعات، أو واجبات ذات تركيز بين ثقافي.

- **مدخل الدمج :** The Infusion Approach: ويمتاز بدمج محتوي، يثري التفاهم بين الثقافات لدى الطلاب؛ بحيث يعكس اتجاهات متنوعة، ويقدم للطلاب أداءات مهنية متنوعة؛ ويتطلب هذا أهدافًا، تركز على معرفة، واتجاهات بين ثقافية.
- **مدخل التحول:** The Transformation Approach: يستند هذا المدخل إلى تغيير هيكلي للمناهج، وطرائق تدريسها؛ وهو مدخل يتسم بالمرونة العالية، وتدريب الطلاب على التفكير، والنقد، والتحليل (Vajargah, 2013:148).

المحور الثاني : بعض الخبرات العالمية في مجال تدويل التعليم الجامعي:

أولى عديد من الدول – المتقدمة، والنامية– تدويل الجامعات؛ عناية متزايدة؛ بإضفاء البعد الدولي على برامجها الأكاديمية، والبحثية، والخدمية، وتجاوزها الحدود القومية؛ من خلال اتفاقيات التوأمة، وبرامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ومنح الدرجات الجامعية المشتركة، والشراكة البحثية، وصار التدويل يشكل صلب سياساتها، واستراتيجياتها المؤسسية. وفيما يأتي استعراض لبعض الخبرات العالمية الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

سعت الجامعات الأمريكية – منذ سنوات عديدة – إلى تعزيز تدويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة؛ فأسست رابطة الكليات، والجامعات الأمريكية: (Association of American Colleges and Universities "AAC&U" التي تضم ١٣٠٠ كلية، وجامعة أمريكية، تعمل على إعداد الطلاب للتعامل مع السوق العالمية؛ من خلال التركيز على التدويل. (AAc&U,2013:15)، كما أنشئت الوكالة المعلوماتية الأمريكية (US Information Agency:USIA) للترويج للتعليم الأمريكي الدولي وتعزيز سمعة وصورة أمريكا أمام دول العالم الأخري(Trilokekar,2015: 2). كما استحدثت هيئة استشارية للنعليم الدولي دورها إعلام الحكومة الفيدرالية بمشكلات التعليم الدولي.(Ruddy,2008: 170)، وفي السنوات الأخيرة تم الربط بين تدويل التعليم الجامعي والأمن القومي؛ والتنمية الاقتصادية؛ والسياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، وبدأ يحظي باهتمام كبير من قبل الحكومات الوطنية) Lane&et.al,2014:2) .

وفي عام ٢٠١٢ صاغت وزارة التعليم الأمريكية لأول مرة علي الإطلاق استراتيجية للتعليم الدولي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) ؛ والتي أكدت علي الالتزام بإعداد شباب اليوم للانخراط في المجتمع الدولي وتحديات العولمة ؛ بغية تحسين التعليم ، وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف منها؛ توفير تعليم ذات طراز عالمي لجميع الطلاب، وبناء الكفاءات العالمية لديهم، وتبني معايير دولية للتعليم ؛ والإفادة من تجارب الدول الأخري، وتأسيس شراكة مع دول العالم ؛ لتفعيل برامج التعليم الدولية، وفق نهج منظم ومتكامل للشراكة الدولية. (U.S. Department of Education,2012:1) .

وقد نفذت الحكومة الفيدرالية الأمريكية عديدًا من المبادرات، والاتفاقيات؛ لجذب الطلاب الدوليين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيع الطلاب الأمريكان على الدراسة في الخارج، وقد أفضى ذلك إلى تضاعف عدد الطلاب الدوليين الذين يدرسون في أمريكا، وزيادة تنقل الطلاب الأمريكان للدراسة في الخارج؛ ومن أبرز مجالات تدويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية ما يأتي:

١- الحراك الطلابي :

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولي – عالميًّا – في استقبال الطلاب الدوليين؛ حيث تضاعف عدد الطلاب المسجلين بالجامعات الأمريكية من (٠ ٢٨٦,٠٠) في عام ١٩٨٠ إلى حوالي (٦٩١,٠٠٠) في عام ٢٠١٠؛ بما يمثل (٣,٥%) من مجموع الطلاب الملتحقين بالجامعات، وفي عام ٢٠١٢ وصلت هذه النسبة إلى أعلى مستوى على الإطلاق؛ حيث بلغ عدد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة (٧٦٤,٤٩٥)؛ بما يمثل ٥% من مجموع الطلاب الملتحقين بالجامعات، وقد أسهم هذا العدد في جلب نحو (٢٢,٧) مليار دولار للاقتصاد الأمريكي (Potfirio,2012:4؛ Begalla, 2013:66)، وفي عام ٢٠١٦ جلب الطلاب الدوليون للاقتصاد الأمريكي نحو (39.4) مليار دولار ، الأمر الذي جعل التعليم الدولي أعلي الصناعات التصديرية في أمريكا .(UNESCO,2018: 98).

وقد طورت أمريكا أستراتيجات عدة من أجل استقطاب أكبر عدد من الطلاب الدوليين ، حيث أنشئت مواقع الكترونية للترويج للتعليم الجامعي الأمريكي تستخدم في استقطاب الطلاب الدوليين ، كما عنيت بتوفير كافة المعلومات التي يحتاجها الطلاب الوافدون من خلال مكتب التعليم الأمريكي ؛ ومعهد التعليم الدولي؛ وتأسيس موقع الكتروني يقدم معلومات عن نظام الدراسة في أمريكا. كذلك اهتمت بتيسير إجراءات منح التأشيرات؛ من خلال تعاون وتضافر جهود وزارتي الخارجية والداخلية معاً، كذلك قامت بتدريب مستشاريين تربويين لإرشاد هؤلاء الطلاب حول كيفية إتمام عملية الحصول علي التأشيرات، والإقامة داخل أمريكا (Helms,2015:14)

وفيما يتعلق بتنقل الطلاب الأمريكان للدراسة في الخارج؛ فقد أشار تقرير معهد التعليم الدولي عام ٢٠١٢ إلى أن عدد الطلاب الأمريكان الذين يدرسون بالخارج وصل (٢٧٣,٩٩٦) بنسبة زيادة عن عام ٢٠١١ بلغت ١%،- تمثل جامعات أوروبا الوجهة الرئيسة لهؤلاء الطلاب-(Begalla, 2013:66) وفي عام ٢٠١٦ زاد هذا العدد بنسبة(٤٥%) مسجل أعلي مستوياته علي الإطلاق .(Brajkovic,2018:3)

٢- حراك أعضاء هيئة التدريس، والباحثين:

توفر الولايات المتحدة الأمريكية الدعم؛ لتيسير حراك أعضاء هيئة التدريس؛ حيث تقدم عديدًا من البرامج ضمن مجموعة "فولبرايت"؛ لتمويل حراك أعضاء هيئة التدريس من الولايات المتحدة الأمريكية، وإليها؛ ومن هذه البرامج ما يأتي:

- برنامج فولبرايت الأمريكي للباحثين: The Fulbright U.S. Scholar Program: وهو برنامج يرسل حوالي (٨٠٠) عضو هيئة تدريس، وباحث أمريكي إلى أكثر من (١٣٠) دولة سنويًّا؛ لإلقاء محاضرات، وإجراء بحوث في عديد من المجالات الأكاديمية، والمهنية.
- برنامج فولبرايت التخصصي: The Fulbright Specialist Program: يتيح لأعضاء هيئة التدريس في الولايات المتحدة الأمريكية في بعض التخصصات المشاركة في مشروعات تعاونية في أكثر من ١٤٠ دولة في جميع أنحاء العالم، وتتراوح مدة المشروع؛ ما بين: أسبوعين إلى ستة أسابيع؛ حيث يشارك حوالي ٤٠٠ عضو هيئة تدريس في هذه المشروعات سنويًّا (Helms,2015:18-19).
- برنامج فولبرايت الباحث الزائر: The Fulbright Visiting Scholar Program: وهو برنامج يقدم منحًا لحوالي (٨٥٠) باحثًا أجنبيًّا في أكثر من ١٠٠ بلد؛ لإجراء بحوث ما بعد الدكتوراه في الجامعات الأمريكية لمدة فصل دراسي واحد، أو سنة دراسية كاملة، حيث أطلق هذا البرنامج عام ١٩٤٦ لتعزيز العلاقات وبناء تفاهم ثقافي بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخري . (Bettie,2015:358)

٣- التعاون الأكاديمي الدولي:

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية أشكالاً عدة؛ لدعم التعاون الدولي مع عديد من الدول في جميع أنحاء العالم في مجال التعليم الجامعي، والبحث العلمي؛ ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- برنامج التبادل الطلابي: "The Global Undergraduate Exchange Program" (the Global UGRAD): وهو برنامج، يقدم منحًا دراسية للطلاب لمدة فصل دراسي واحد، أو سنة دراسية كاملة في بعض التخصصات التي تواجه نقصًا في دول شرق وجنوب آسيا، وأوراسيا، وآسيا الوسطى، وبرنامج المنح الجامعية لكلية المجتمع: "The Community College Scholarship Program" (TCCSP)؛ والذي يقدم منحًا دراسية كاملة لمدة سنة للشباب التونسي الذين يدرسون في المدارس التقنية في تونس. (Helms & et al, 2017:5,10).
- برنامج الدعم الأمريكي " USAID" : وهو برنامج بدأ منذ عام ١٩٦١؛ بمبادرة من الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية؛ لتحسين القدرات الفردية، والمؤسسية

لمؤسسات التعليم العالي في البلدان المضيفة؛ عن طريق إقامة شراكات بين الجامعات الأمريكية، ومثيلاتها في البلدان الشريكة، وقد استطاع هذا البرنامج أن يطلق – منذ عام ١٩٨٧ – أكثر من ٣٠٠ شراكة جامعية، أدت إلى تعزيز الإمكانات المؤسسية للجامعات في أكثر من ٢٠٠ دولة في طور النمو، وتطوير القدرات البحثية في ٦٠ دولة؛ حيث عمل البرنامج في المكسيك على تيسير التدريب، وإعطاء الطلاب منحًا، وفي شرق آسيا عمل على دعم الشراكات طويلة الأمد بين كليات الصحة العامة في شرق آسيا، والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية (الصوفي،٢٠٠٩: ٢٠-٢١).

- تقدم جامعة إنديانابوليس ((Indianapolis (IUPUI) – وهي شراكة بين "جامعة إنديانا" (Indiana University) و"جامعة بوردو" (Purdue University) منذ ٢٥ عاما، مع كليات الطب في "جامعة موي" (Moi University) في كينيا – عديدًا من البرامج عن البحوث، وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وتسعى الآن إلى تعميق نطاق الشراكة، وتوسيعه؛ ليشمل عديدًا من البرامج الأخرى داخل جامعاتها. كما تسعى إلى تكرار هذا النموذج مع شركاء دوليين آخرين.
- تعد جامعة "بافالو" (University at Buffalo) واحدة من أوائل الجامعات الأميركية التي عنيت بتطوير العلاقات مع الصين منذ عام ١٩٨٠؛من خلال تقديم برامج؛ لتثقيف مئات من أعضاء هيئة التدريس الصينيين (Green&Ferguson,2011: 20).

د- تدويل المناهج، والبرامج الدراسية:

جسدت " جامعة كارنيجي ميلون" "Carnegie Mellon University " الأمريكية نموذجًا رائدًا في مجال تدويل المناهج، والبرامج الدراسية؛ حيث نالت جائزة "Paul Simon Award for Comprehensive Internationalization"؛ لدورها البارز في إعداد الطلاب للعالمية؛ حيث هدفت إلى إعداد الطلاب ليصيروا مواطنين عالميين مسؤولين اجتماعيا في عالم الغد؛ من خلال تقديم منهج، يعزز الفهم العالمي للحياة، ويمكن الطلاب من تطبيق المحتوي العالمي في حياتهم الشخصية، والمهنية.

ولتحقيق ذلك قدمت برامج جديدة، تتيح للطالب الفهم العالمي للقضايا في مجموعة متنوعة من التخصصات، شملت نظم المعلومات والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة، والبيئة، والعلوم السياسية، وفي السياق ذاته نجحت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – في مجال النظم العالمية لإدارة المشروعات – في ربط الطلاب في بيتسبرج، والدوحة، وسنغافورة؛ من خلال شبكة الويب، كما تقدم الجامعة برامج ماجستير ودكتوراه ذات درجات مشتركة مع اليونان، واستراليا، وسنغافورة، والبرتغال. (Carnegie Mellon University, www.cmu.edu/homepage/society/.../international-excellence.shtml)

ثانيًا: المملكة المتحدة:

بذلت المملكة المتحدة جهودًا عدة؛ لتدويل التعليم الجامعي، أفضت إلى احتلالها المرتبة الثانية عالميًّا في استقطاب الطلاب الأجانب للدراسة بالجامعات الإنجليزية؛ ومن أبرز مجالات تدويل التعليم الجامعي في المملكة المتحدة ما يأتي:

١- الحراك الطلابي:

تستقطب المملكة المتحدة حوالي ١٣% من حصة السوق العالمي من الطلاب الدوليين؛ حيث استضافت ما يقارب (٤٤١٠٠) طالب عام ١٩٧٢ من مختلف دول العالم، وفي عام ٢٠١٢ ارتفع هذا العدد إلى (٤٣٥٢٣٥) طالبًا، وقد أسهم هؤلاء الطلاب في ضخ مبلغ قدره (٤,٥) مليار جنيه استرليني سنويًّا في اقتصاد الدولة.(De Wit,& et al., 2015:184-185). ، وفي عام ٢٠١٦ زادت هذه القيمة الي (10.8) مليار جنيه استرليني (Universities UK., 2017: www.universitiesuk.ac.uk/news/Pages/International-students-now-worth-25-billion-to-UK-economy---new)

وفيما يتعلق بالحراك الداخلي، وانتقال الطلاب الإنجليز إلى الدراسة في الخارج؛ فقد حدث نمو ملحوظ بعد اشتراك المملكة المتحدة في برنامج " ايراسموس" " Erasmus" – برنامج التبادل الطلابي الذي يقدم منحًا للطلاب الأوروبيين؛ لاكتساب خبرات أكاديمية ذات صبغة دولية- حيث بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون بالخارج (٢٣٠٧٨) طالبًا عام ٢٠١٢-٢٠١٣.

ومن أكثر الوجهات التي يتجه إليها هؤلاء الطلاب: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، ومن أكثر المجالات التي يدرسها هؤلاء الطلاب في الخارج: اللغات، والقانون، والأعمال، والفن، والتصميم.(De Wit,& et al., 2015:184-185).

وفي إطار المبادرات، والبرامج المشتركة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية؛ لإنشاء "منطقة للتعليم العالي الأوروبي" The European Higher Education Area(EHEA)"؛ صاغت المملكة المتحدة عام ٢٠١٧ استراتيجية قومية؛ لتعزيز حراك الطلاب داخل المملكة، وخارجها، تمثلت أبرز معالم هذه الاستراتيجية فيما يأتي:

- **الرؤيــة:** تهدف المملكة المتحدة إلى مضاعفة نسبة الطلاب الدوليين بالجامعات الإنجليزية من ٦,٦% عام ٢٠١٤ إلي ١٣,٢% عام ٢٠٢٠ ؛ مما يسهم في خلق جيل جديد من الطالب العالميين، وثقافة تعليم عالٍ، تتوافر فيها فرص دولية، تشبع طموح الطلاب جميعًا.
- **الأهداف :** تضمنت الاستراتيجية ستة أهداف، ينطوي كل منها على مجموعة من الآليات لتحقيقه؛ وهذه الأهداف هي:

- تعزيز فهم الدراسة، والعمل في الخارج؛ من خلال تنفيذ برامج توعية، وإنشاء موقع إلكتروني؛ لتسويق التعليم الجامعي، والعمل مع البرامج، والمنظمات التي تعزز التبادل الأكاديمي، وتروج لتعلم اللغة، والوعي بالثقافات، وفوائد الحراك الخارجي، وتطوير شراكة استراتيجية مع المجلس الثقافي البريطاني؛ لتحقيق أقصى قدر من الترويج للدراسة في الخارج، وإجراء البحوث؛ لإثبات قيمة الخبرة الدولية للطالب في الدراسة، والعمل.
- رصد اتجاهات الطلاب نحو الحراك الخارجي؛ من خلال تحليل بيانات وكالة التعليم العالي بشأن العوائد السنوية المحققة؛ لتوفير البيانات الكمية للجامعات، وصانعي السياسة.
- بناء القدرات في الجامعات؛ لتيسير الحراك الطلابي الخارجي؛ من خلال توفير الموارد لدعم التنقل- بما في ذلك: المنح- من خلال الشراكة مع أصحاب المصلحة، والشركاء الدوليين؛ مثل: وكالة ضمان الجودة " قا" " Q AA"، ورابطة التبادل الأطلسي " بوتكس" " BUTEX"، وغيرهما؛ لتقديم الدعم، والتوجيه بشأن الفرص الدولية للطلاب، وتقديم إرشادات بشأن تفسير أطر ضمان الجودة المتعلقة بالجامعات المحددة للطالب في الخارج.
- مشاركة أفضل الممارسات في التعليم الجامعي؛ من خلال توفير منتدي لقطاع التعليم الجامعي؛ لمناقشة التطورات في انتقال الطلاب، وتوفير مركز معلومات شامل على الإنترنت، وربطها بمصادر المعلومات، والموارد ذات الصلة بالتنقل بالخارج.
- حشد الدعم المجتمعي؛ من خلال الدعاية للسياسات المؤسسية الوطنية المتعلقة بالحراك الخارجي ، والعمل على الصعيد الدولي؛ لتعزيز التبادل الثنائي مع البلدان ذات الأولوية، وبناء شراكات، واتفاقيات جديدة متبادلة مع الأسواق.
- التأثير في الحكومة؛ لاحترام التنقل الخارجي؛ من خلال وضع برنامج عمل لتطوير السياسات ذات الصلة بالحراك الخارجي. (Universities U.K. International, http://www.universitiesuk.ac.ukUK-Strategy-for-outward-student-mobility-2017-2020.pdf)

٢- حراك أعضاء هيئة التدريس :

تعد المملكة المتحدة واحدة من أكبر خمس دول في استقبال أعضاء هيئة التدريس؛ إذ تعمل على استقطاب العقول العلمية المميزة، وتيسر لهم قوانين الهجرة، وقد بلغ عدد الأساتذة الدوليين بالجامعات الإنجليزية (٣٧٣٧٨٠) عام ٢٠١٢-٢٠١٣؛ بما يمثل ٢٩% من جملة أعضاء هيئة التدريس بالمملكة المتحدة (De Wit,& et al., 2015: 185).

٣- التعاون الأكاديمي الدولي :

تمثل برامج التبادل العلمي بين الجامعات الإنجليزية، والجامعات الأمريكية مثالاً بارزًا على التعاون الأكاديمي الدولي؛ حيث وصل عددها إلى ما يقارب (٧٦٢) برنامجًا؛ بمشاركة(٧٠) جامعة إنجليزية، و(٣٩٠) جامعة أمريكية، وتشمل هذه البرامج: تنظيم زيارات لأعضاء هيئة التدريس بين البلدين، وتقديم برامج للتنمية المهنية المستدامة.

ويشكل التعاون البحثي ٤٣% من برامج التبادل بين البلدين، وقد تمثل هذا التعاون في وجود شركاء لبعض الجامعات البحثية الإنجليزية كثيفة البحث داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي جامعات: برمنجهام ، وجلاسكو، وبريستول؛ حيث يوجد لكل منها ١٥ شريكًا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسفر التعاون البحثي بين الدولتين عن إصدار ما يقرب من١٥٠,٠٠٠ مقالة بحثية خلال الفترة من(٢٠١١- ٢٠١٦) (Helms & et. al.,2017:5,10) .

٤-تدويل المناهج :

يجري عديد من الجامعات، والكليات البريطانية تحركات واسعة، وملموسة؛ لتدويل مناهجها ؛ من أجل تعزيز التعاون على الصعيد الدولي؛ ومن أمثلة ذلك: ما أجرته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن منذ عام ١٩٩٤ ؛ من تدويل برامجها الدراسية في مجالات: الاقتصاد، والإدارة، والمالية، والعلوم الاجتماعية (محمد ، ٢٠١٤: ١٧٠)،

ثالثًا: استراليا :

يعد التعليم الدولي ثالث أكبر صادرات الجامعات الاسترالية ؛ حيث حقق عام ٢٠١٠ حوالي (١٧) مليار دولار، وفي عام ٢٠١٦ بلغ (24.7) مليار دولار (UNESCO, 2018:95)، كما يمثل أبرز مصادر تمويل الجامعة الاسترالية؛ فما يقرب من (١٥%) من مصادر تمويلها يأتي من الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون. (Shaw,2014:1). حيث يدفع الطلاب الدوليون ثلاثة أضعاف ما يدفعه المواطنين (OECD ,2017:293)، ويشغل الطلاب الدوليون ما يقرب من (٢٠%) من المقاعد الجامعية الاسترالية، حيث أشارت دراسة "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) إلى أن استراليا غالبا ما تستحوذ على أعلى نسبة من الطلاب الدوليين في برامج التعليم الجامعي بين دول المنظمة (Mak,2010:365)، .

وتمثل استراليا – كذلك – نموذجًا للتوجه العالمي الحديث نحو تبني استراتيجيات، وسياسات للتدويل، تعتمد على التعاون، والتكامل الوطني، والدولي. ومن أبرز السياسات التي تنتهجها استراليا ما يأتي:

أ- العمل على مرونة قوانين الهجرة، وقبول طلبات الإقامة الدائمة؛ بما يحقق جذب المواهب البشرية، وقد أفضي ذلك إلى حصول ثلث الطلاب الأجانب في استراليا على الإقامة الدائمة عام ٢٠٠٤، وقد انعكس ذلك على تدويل التعليم الجامعي، وشهدت هذه الفترة أعلى نسبة في التحاق الطلاب الأجانب بالجامعات الاسترالية (Shaw,2014:5) واعتباراً من عام ٢٠١٦ أعلنت استراليا إدخال إطار جديد مبسط

لتأشيرة الطلاب الأجانب، بموجبها تتم معالجة كافة طلبات التأشيرات من خلال عمل حساب في موقع الحكومة الأسترالية للهجرة (OECD,2017: 294).

ب- وضْع إطار للتعليم الدولي الاسترالي، يقوم على الشراكة بين الحكومة، والمؤسسات، ومقدمي الخدمات التعليمية للطلاب الأجانب، ووضع مدونة وطنية، تنظم الممارسة، وتحدد معايير الخدمات الطلابية والدعم، كما تضمن الإطار سجل دول الكومنولث للمؤسسات، والبرامج المقدمة للطلاب الأجانب (CRICOS)؛ وهو عبارة عن: قاعدة بيانات، تضم معلومات عن (١٢٠٠) مؤسسة تعليمية، فضلاً عن إنشاء صندوق ضمان؛ لرعاية الطلاب الأجانب.

ج- تعزيز فرص الحراك الداخلي للطلاب المحليين؛ من خلال زيادة عدد المنح، وتأشيرات السفر في الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠٠٧ ، كما تم التركيز على تعزيز التكامل بين الطلاب المحليين، والدوليين؛ لإعدادهم لسوق العمل العالمية (Shaw,2014:5-10).

ويمكن تحديد أبرز مجالات تدويل التعليم الجامعي في استراليا على النحو الآتي:

١- الحراك الطلابي:

شهدت أستراليا نمو كبير في فرص الحراك الداخلي للطلاب المحليين ، حيث زاد عدد الطلاب الاستراليين الدارسين بالخارج من (٧٠٠٠) طالب عام (٢٠٠٥) إلي أكثر من (24000) طالب عام (٢٠١٢)- يدرس معظمهم في دول ناطقة باللغة الإنجليزية، وتتمركز الغالبية منهم في خمس دول؛ هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا – ووفقا لدراسة اليونسكو هذا العدد يزداد زيادة ثابتة تبلغ (١٠٠٠) طالب سنويا (Nerlich,2015: 53) . وفيما يتعلق بالحراك الخارجي زاد عدد الطلاب الدوليين الذين يدرسون في جامعات استراليا بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة؛ حيث وصل عددهم عام 2017 إلى(٢٩٤٠٠٠)، طالباً ، قادمين معظمهم من آسيا ، وبنسبة تمثل ٨٧ ٪ من الطلاب الأجانب في أستراليا (OECD, 2017:290):

٢- التعاون الأكاديمي الدولي :

- أطلقت الحكومة الاسترالية برنامجين؛ لتحقيق التعزيز، والتفاهم الدولي؛ من خلال زيادة التعاون بين الجامعات – وبخاصة برامج التبادل الطلابي- هما: برنامج "أوماب" UMAP الذي أنشي عام ١٩٩٣، وضم في عضويته: استراليا، ودول أمريكا الشمالية، والجنوبية، وآسيا الواقعة على المحيط الهادي، وبرنامج "UMIOR" الذي أنشيء بعده بسبع سنوات، ويضم في عضويته: استراليا، ودول أفريقيا، والشرق الأوسط، وأسيا الواقعة على المحيط الهندي. ووصلت نسبة مشاركة الطلاب الاستراليين في برامج التبادل الطلابي إلى ٣,٥% عام ٢٠٠٧ (هلال ونصار،٢٠١٢ : ٢٦١؛ Daly&Barker, 2010:335)
- أنشأت الحكومة الاسترالية عام ٢٠٠٣ خمسة مراكز دولية؛ لبناء الخصائص الدولية للخبرة، والتميز التعليمي في استراليا؛ منها: مركز كلية الباسفيك الآسيوية للدبلوماسية "Pacific College of Diplomacy" ، ومقره: الجامعة الوطنية الاسترالية؛ حيث يعمل

هذا المركز على تعزيز البحوث والتدريس والتدريب، وتطويرها على المستوى العالمي في مجال الدبلوماسية عبر الوطنية؛ من خلال عقد ندوات، ومؤتمرات، واستضافة باحثين زائرين، وتنفيذ مشروعات بحثية ممولة من الخارج.
(Australian National University, http://apcd.bellschool.anu.edu.au).

- اتجهت الجامعات الاسترالية إلي تصدير التعليم إلى كثير من البلاد الآسيوية؛ من خلال إنشاء فروع عدة لها في دول؛ مثل: ماليزيا، وسنغافورة؛ لتكون بالقرب من الأسواق الآسيوية (Dinesh,2010-44-45).

٤- تدويل المناهج، والبرامج الدراسية:

ركزت المناهج في التعليم الجامعي الاسترالي على إكساب الطلاب المعارف، والاتجاهات، والمهارات اللازمة للمواطنة العالمية، والتغلب على بعض الحواجز الثقافية للاتصال بين الطلاب المحليين، والدوليين؛ حيث اتضح أن الطلاب الاستراليين، والآسيويين يفضلون عدم الاختلاط، والعمل مع بعضهم؛ لأسباب تتعلق بالحواجز المحتملة للغة، والصور النمطية السلبية للثقافة، وغيرها؛ الامر الذي تطلب تنفيذ الدورات، والبرامج المخصصة؛ للتغلب على مثل هذه المعوقات، ولتنمية القدرة لدى الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس على التعامل مع التنوع الثقافي واللغوي؛والذي يبدو جليا في أثناء العمل الجماعي،وفي الصفوف الدراسية (Shaw,2014:11) .

وتمثل جامعة "جريفث" "Griffith University" نموذجًا بارزًا في تدويل المناهج، والبرامج التعليمية في التعليم الجامعي الاسترالي؛ حيث تبنت إطارًا، تضمن مجموعة من الممارسات الرئيسة لتدويل المناهج؛ منها: تنوع القيمة؛ كجزء لا يتجزأ من جميع البرامج، والاسترشاد بوجهات النظر الدولية عند تصميم المناهج، واستخدام الأمثلة الدولية ذات الصلة؛ كجزء لايتجزأ من أنشطة التعليم، وتوفير بيئة تعليمية شاملة للتدويل، وتكييف أنشطة التعلم والتعليم للحساسية الثقافية، وتعزيز التواصل الشخصي والأكاديمي بين الجامعة، والمجتمعات المتنوعة ثقافيًا.

ولتفعيل هذه الممارسات اتجهت الجامعة إلى تعزيز التبادلات التفاعلية؛ من خلال عدة مسارات؛ منها: تشجيع التبادل الطلابي الدولي داخل البرامج، وتشجيع الطلاب على الانخراط مع الآخرين من خلفيات ثقافية مختلفة في الأنشطة الدراسية – على سبيل المثال– والعمل في فرق متعددة الثقافات، أو إجراء اتصالات مع الطلاب الدوليين من تخصصاتهم في الجامعات في الخارج عبر البريد الإلكتروني ، وغرف الدردشة، وغيرها، فضلاً عن تشجيعهم على الانضمام إلى الجمعيات، والروابط التابعة لتخصصاتهم (**Horstmanshof**, **https://www.griffith.edu.au/learning-teaching/learning-teaching-principles/pdf/gihe_tipsheet_web_int.pdf:** 1-2).

رابعًا: كوريا الجنوبية :

صارت كوريا الجنوبية – كأحد دول النمور الآسيوية– منافسًا قويًّا في مجال تدويل التعليم الجامعي؛ من خلال الحصول على نصيب وافر في السوق الدولية للراغبين في التعليم، والدراسة؛ حيث تحتل الترتيب الرابع بين دول منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية؛ من حيث سرعة النمو في أعداد الطلاب الدوليين (Kim, 2008:558). وتتضمن جهود تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية المجالات الآتية:

١- الحراك الأكاديمي للطلاب:

تعد كوريا الجنوبية ثاني أكبر دولة في العالم في حراك الطلاب إلى الخارج (Ghazarian, 2014:91)؛ حيث زاد عدد الطلاب الكوريين الذين يدرسون في الخارج من (٥٣٨٥٧) في (٥٢) دولة عام ١٩٩١ إلى (١٢٣٨٥٠) عام ٢٠١٧، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان الوجهة الأساسية لهؤلاء الطلاب؛ حيث يتجه ٥٩,٩% منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على حين يتجه ٢٠,٢% إلى اليابان، والباقي إلى دول أخرى (Kwon,2013:44-45)، وفي الآونة الأخيرة صارت الصين وجهة للطلاب الكوريين؛ لقلة تكاليف الدراسة فيها. (Ghazarian ,2014:97) (ICEF Monitor, 2017: http://monitor.icef.com/2017/09/ what-rankings-are-most-important-to-students.)

وفي السياق ذاته تزايد عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالجامعات الكورية من(٤٦٨٢) عام ٢٠٠٣ إلى(٨٦٨٧٨) عام ٢٠١٢(Byun & et al., 2014:45)، يشكل الطلاب الصينيون ٧٠% منهم. وقد أسهم في ذلك إنشاء المعهد الوطني لتطوير التعليم الدولي الذي تولى مسئولية جذب الطلاب الأجانب؛ من خلال تزويدهم بمعلومات عن النظام التعليمي في كوريا الجنوبية(Weidman & Jon,2007:3)، والمنح الدراسية التي تقدمها الحكومة الكورية؛ حيث تقدم (٢٥٠٠) منحة دراسية سنويًّا لشرائح مختلفة من الطلاب الأجانب؛ لتشجيعهم على الدراسة الجامعية في كوريا (Beker& Kolster,2012:68-69).

٢- حراك أعضاء هيئة التدريس:

انتهجت الحكومة الكورية سياسات عدة؛ لتعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس، والباحثين الكوريين إلى الخارج – سواء لفترات قصيرة، أو طويلة الأجل – ومن هذه السياسات ما يأتي:

- تأسيس برنامج الزمالة عام ٢٠٠٠؛ بمشاركة فرنسا، وسنغافورة، وتايلاند، والدنمارك، وكوريا الجنوبية؛ وهو برنامج للمنح الدراسية؛ لتعزيز التبادل بين الجامعات الآسيوية، والأوروبية، وقد استفاد من هذا البرنامج ٣٦٥ عضو هيئة تدريس كوري حتى عام ٢٠٠٧.

- تأسيس برنامج تبادل العلماء المميزين مع دول الاتحاد الأوروبي على أساس اتفاقيات ثنائية بمذكرة التفاهم؛ للتبادل المشترك للعلماء، والأكاديمين في مجالات العلوم الاجتماعية، والانسانية، وفي ضوئه تم الاتفاق على إجراء تبادل بين مؤسسات البحوث الفرنسية، والكورية (مصطفي، ٢٠١٥: ٨٣-٨٤).
- بدء مشروع الجامعة من الطراز العالمي "World Class University Project" عام ٢٠٠٨ ؛ بتمويل من الحكومة الكورية قدره ١٥,٣ مليون دولار(Parry, 2011:2)؛ لاستقطاب عدد كبير من العلماء – وبخاصة الحاصلون على جوائز نوبل– للعمل بالجامعات الكورية. (Cho & Palmer,2013:390). وقد مكن هذا المشروع من دعوة علماء من أمريكا، واليابان، وكندا؛ لتأسيس برامج أكاديمية جديدة في مجالات بحثية متقدمة؛ مثل: تكنولوجيا النانو(nanotechnology)، وغيرها؛ بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس الكوريين (Kwon, 2013 :45).

٢- التعاون الأكاديمي الدولي :

تبنت الجامعات الكورية أشكالاً عدة؛ لدعم التعاون الدولي في مجال تدويل التعليم الجامعي؛ منها:

- المشاركة في مشروع الجامعة الآسيوية الذي يستهدف توحيد نظم التقويم في كل من: اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية. وبمقتضي هذا المشروع يكون بإمكان الطلاب الدراسة في بلد مجاور، والحصول على الاعتماد المعترف به للبرامج في بلدهم الأصل.
- اتخذت الحكومة الكورية تدابير عدة؛ لتشجيع الجامعات الأجنبية على إنشاء فروع لها في كوريا؛ ومنها: السماح للجامعات الأجنبية بنقل فائض دخلها إلى بلدانها الأصلية، ومساعدة هذه الجامعات في تكاليف الإعداد، ونفقات التشغيل، وإنشاء مركز للتعليم الجامعي، يستهدف استضافة عشر جامعات أجنبية في حرم واحد، وقد أسفر ذلك عن إنشاء أول فرع لجامعة أجنبية في كوريا عام ٢٠٠٨؛ وهي الجامعة الهولندية للشحن، والنقل . وقد تلى ذلك إنشاء فروع عدة لجامعات أمريكية في كوريا الجنوبية (Becker & Kolster,2012:68-69)
- استحدثت كوريا برنامجًا؛ لتبادل الطلاب مع الاتحاد الأوروبي بميزانية، تقدر بـ: (٣٠٠٠٠٠) يورو، مع ضمان إعفائهم من مصاريف الدراسة، وتوفير نفقات المعيشة (مصطفي ، ٢٠١٥: ٨٤).

٤- تدويل المناهج الدراسية:

توسعت كوريا في المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية؛ بوصفها لغة عالمية مشتركة؛ حيث زاد عدد المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية بالجامعات الوطنية ؛ مقارنة بجملة

المقررات المقدمة بها؛ إذ ارتفعت نسبتها في بعض الجامعات من ٥ إلى ٤٠% مثل جامعتي: "كوانغ هي"، و"هان يانغ" (Kyunghee University,Han- Yang University). (Byun & Cho,2014:45)

واستحدثت كوريا – أيضًا – برامج مشتركة؛ مثل: برامج الماجستير المشتركة بين جامعات: "سوغانغ "Sogang" الكورية ، و"ميونخ التقنية" "Technical of Munich"، و"إرلنجن نورنبيرغ" " Erlangen-Nurnberg " الألمانيتين.(Mergner,2011:29). وبرنامج الماجستير ثنائي الدرجة بين كليتي إدارة الاعمال بجامعتي:"سيول الوطنية" "Seoul National" و"ديوك" "Duke" الأمريكية عام ٢٠٠٧؛ حيث يدرس الطلاب الملتحقون بهذا البرنامج عامًا بجامعة سيول، ثم عامًا آخر بجامعة ديوك (Cho & Palmer,2013:396).

خامسًا: ماليزيا :

صنفت ماليزيا مؤخرًا؛ كواحدة من الدول الرائدة في مجال استقطاب الطلاب الأجانب؛ لما شهدته من معدلات نمو هائلة، وغير مسبوقة في أعداد الطلاب الوافدين إليها من مختلف دول العالم – وبخاصة دول الشرق الأوسط، وأفريقيا – لاستكمال دراستهم الجامعية؛ نظرا لجودة التعليم العالي بها، وانخفاض تكلفته في الوقت ذاته (Abd Aziz&Abdullah,2014:499).

وقد وضعت ماليزيا لنفسها طموحًا بأن تكون مركزًا عالميًّا في تدويل التعليم الجامعي؛ ولتحقيق ذلك وضعت خطة استراتيجية للتدويل، ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي الماليزي، تضمنت عدة أهداف؛ منها: بناء الاعتراف العالمي، وتسويق الخريجين، وجذب الطلاب الدوليين، والابتكار؛ من خلال البحث والتطوير؛ الأمر الذي يساعد– في نهاية المطاف–في بناء العلامة التجارية، وسمعة ماليزيا بأنها مقدم للتعليم الدولي. (Yee,2014:260). وقد تضمن تدويل التعليم الجامعي في ماليزيا مجالات عدة؛ من أهمها ما يأتي:

١– الحراك الطلابي:

شجعت الحكومة الماليزية حراك الطلاب؛ من خلال تقديم عديد من المنح للدراسة في الخارج، وقد ارتفع عدد الطلاب الماليزيين الذين يدرسون بالخارج من (٤٢) ألف طالب عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من (٥٧) ألف طالب عام ٢٠١٣ (UNESCO Bangkok,2013:50)؛ نتيجة الشراكة بين الجامعات الماليزية، ونظيراتها الأجنبية.

وتعد ماليزيا من البلاد الرائدة في استقطاب الطلاب الأجانب؛ حيث استضافت خلال الفترة من ٢٠٠٢– ٢٠١٣ ما يزيد عن (٧٠٠) ألف طالب من ١٥٠ دولة على مستوى العالم. (Abd Aziz & Abdullah, 2014:497)، وفي عام ٢٠١٥ ، أصدرت الحكومة الماليزية مخططًا وطنيًا للتعليم، بهدف جذب حوالي ٢٥٠٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠٢٥.

(Luo,2017, **https://wenr.wes.org/2017/08/global-mobility-japan-malaysia-taiwan-and-south-korea-seek-to-shift-student-mobility-by-2025**)

كما أجرت الحكومة الماليزية استراتيجيات ترويج، وتسويق واسعة النطاق للتعليم العالي الماليزي في أربع مدن آسيوية كبري؛ هي: دبي، وبكين، وجاكرتا، وهوشي منه. ساعدها – في ذلك – ما تتمتع به من بيئة آمنة، وتوافق ثقافي ملحوظ، وقدرة على توفير الاحتياجات المتنوعة للطلاب من دول عدة، وثقافات متنوعة، وانخفاض تكلفة المعيشة، ورسوم التعليم العالي، وقربها من هذه المدن (Singh &et al.,2014: 472).

وقد أسهمت زيادة معدلات الطلاب الدوليين في الترويج لماليزيا؛ بوصفها مركزًا للتميز التعليمي للطلاب الأجانب؛ حيث أشارت دراسة المرصد الدولي للتعليم العالي ببريطانيا إلى أن ماليزيا تحتل المركز الرابع في الأسواق الواعدة للتعليم الدولي. (Nga, 2009:70).

ومما يجدر الإشارة إليه أن ارتفاع معدلات استقطاب الطلاب الأجانب للدراسة في ماليزيا أسهم في تحويل قطاع التعليم الجامعي الماليزي إلى قطاع منتج اقتصادي؛ حيث تشير الإحصائيات عام ٢٠١٠ إلى أن تدفق الطلاب الأجانب إلى ماليزيا حقق دخلاً ماليًّا، وصل إلى ٢,٦ مليار رينجت ماليزي، مكنها من ضخ١,٣ مليار رينجت في الناتج القومي للبلاد سنويًّا (Yee,2014:262).

٢- حراك أعضاء هيئة التدريس:

استضافت الجامعات الماليزية أساتذة زائرين، ومحاضرين أجانب لهم شهرة عالمية للعمل بالجامعات الماليزية، واستعانت بهم؛ كمشرفين أكاديميين، ومقيمين خارجيين للجودة، كما أتاحت فرصًا عديدة أمام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات البحثية الماليزية؛ للحصول على منح تفرغ للعمل بالخارج كل ثلاث، أو خمس سنوات؛ لتعزيز معرفتهم العلمية، وتطوير شبكاتهم البحثية على الصعيد العالمي.(Ministry of Higher Education,2011:72)

٣- التعاون الأكاديمي الدولي :

عقدت ماليزيا عديدًا من علاقات الشراكة، والتعاون مع عديد من الجامعات الدولية؛ لتقديم برامج متنوعة؛ لتبادل الخبرات الأكاديمية، والإشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا، وبرامج منح الدرجات الثنائية؛ حيث بلغ العدد الإجمالي لبرامج التوأمة، والشراكة، ومنح الدرجات الجامعية الثنائية المشتركة التي تقدمها الجامعات الماليزية بالتعاون مع الجامعات الأجنبية؛ (٣٢١٨) برنامجا دوليا عام ٢٠١٠ .(Tham,2013: 654)

واتجهت بعض الجامعات في ماليزيا إلى تكوين عضوية مع الهيئات، والروابط الأكاديمية الكبرى على المستويين: العالمي، والإقليمي؛ مثل: جامعة الملايو التي صارت عضوا بشبكة

جامعات رابطة جنوب شرق آسيا، ورابطة جامعات الكومنولث البريطاني، ورابطة جامعات بلدان المحيط الهادي، وغيرها؛ مما أسهم في حصولها على عديد من الامتيازات؛ فيما يتعلق بتمويل المنح الدراسية، والبحثية؛ سواء أكان ذلك للطلاب، أم أعضاء هيئة التدريس؛ بما يمكنهم من حضور المؤتمرات الدولية، وإجراء البحوث، والدراسات العلمية المتخصصة في شتى المجالات (القحطاني ، ٢٠١٧: ٨٢؛ Mukherjee & Wong,2011:156).

وشجعت الحكومة الماليزية– كذلك– الجامعات الأجنبية على إنشاء فروع لها داخل ماليزيا؛ حيث يوجد بها ثمانية فروع لجامعات أجنبية، تتمتع بسمعة مرموقة عالمية؛ منها: ثلاث جامعات استرالية، وخمس جامعات بريطانية، تقدم خدماتها للطلاب الماليزيين، والطلاب الأجانب القادمين للدراسة بماليزيا (Abd Aziz& Abdullah,2104:501). كما عنيت الجامعات الماليزية الخاصة بإنشاء فروع لها في جميع أنحاء العالم؛ مثل: فرع جامعة أوكسي بمدينة دكا عاصمة بنجلادش؛ والتي يطلق عليها: كلية " بيردانا الماليزية "، وفرعي جامعة ليم كوك وينج للتقنية في لندن، وفرع جامعة صن واي بمدينة شنغهاي بالصين .(Nga,2009:75-76)

٤– تدويل المناهج، والبرامج الدراسية:

صاغت ماليزيا سياسة؛ للارتقاء بتدويل المناهج، والبرامج الأكاديمية، تمثلت أبرز معالمها فيما يأتي:

–استخدام اللغة الانجليزية؛ كأداة للتدريس في البرامج ذات الصلة بالطلاب الأجانب.

– السماح لكافة البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات الماليزية بإمكانية معادلة الشهادات، والدرجات الأكاديمية المختلفة التي يتم الحصول عليها من الخارج.

– تقديم برامج أكاديمية متعددة معتمدة رسميا، ومعترف بها دوليا، وقادرة على الوفاء بالمتطلبات الدولية لسوق العمل.

– بناء شراكات مع الهيئات الدولية المعنية بضمان الجودة، والاعتماد الاكاديمي؛ للاعتراف المتبادل بالبرامج الأكاديمية المطبقة بماليزيا، والجامعات الأجنبية، فضلاً عن الهيئات، والروابط المهنية الدولية ذات الصبغة التخصصية (Ministry of Higher Education, 2011:63-65).

– أوجه الإفادة من الخبرات السابقة في مجال تدويل التعليم الجامعي المصري.

يتضح من العرض السابق لبعض الخبرات الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي– التي شملت خبرات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واستراليا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا– أن هناك جهودًا عدة، بذلت؛ لتعزيز تدويل التعليم الجامعي، والتوسع فيه؛ مما جعلها

في مصاف الدول في هذا المجال، ويمكن نميز عددًا من الملاحظات التي يمكن الإفادة منها في مجال تدويل التعليم الجامعي في مصر؛ وتتمثل فيما يأتي:

- تضمنت الخبرات أنماطًا عدة للتدويل؛ مثل: الحراك الداخلي، والخارجي للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، وبرامج التوأمة ، وإنشاء فروع خارجية للجامعات ، وتدويل المناهج، ويتفاوت الوزن النسبي في العناية بها، من دولة لأخرى؛ ولكن هناك إجماعًا على أهمية الحراك الطلابي؛ كبعد استراتيجي للتدويل؛ حيث تسعى سياسات التدويل – في معظم الخبرات – إلى تسريع زيادة تدفق الطلاب الأجانب؛ بوصفهم مصدرًا مهمًّا للدخل القومي، يحول قطاع التعليم الجامعي إلى قطاع منتج اقتصاديًّا.
- شملت هذه الخبرات اعتماد استراتيجيات لدعم الحراك الداخلي، والخارجي للطلاب؛ من خلال رفع مستوى القدرات التعليمية للجامعات، وتحسين شروط القبول، وتيسير إجراءات الإقامة، وتقديم المنح الدراسية.
- يرتكز نجاح التدويل على التعاون، والشراكة الوطنية، والدولية.
- يرتكز نجاح التدويل على تبني استراتيجيات تسويق، وترويج للخدمات الجامعية؛ من خلال الاعتماد على كيانات إدارية؛ لتسويق التعليم، وخفض الرسوم الدراسية، وإنشاء شبكات، وقواعد معلومات؛ لإتاحة معلومات عن النظم الجامعية، وبرامجها، وشروط القبول بها.
- الدور الحاسم للدولة في عملية تدويل التعليم الجامعي، والواضح في التزام الحكومات – في جميع الخبرات – تفعيل التدويل، وتطويره؛ من خلال تشجيع أنشطة التدويل، وتوفير الدعم لها، وعقد اتفاقيات التعاون الإقليمية، والدولية في مجال تدويل التعليم الجامعي، والربط بينه وبين الأمن القومي والتنمية الاقتصادية للدولة .
- توظيف التكنولوجيا؛ لتعزيز التدويل، وتيسير الوصول إلى المعلومات عن متطلبات الدراسة، والمنح الدراسية؛ من خلال إنشاء المنتديات التعليمية، والبحثية.
- الميزات التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي كانت عاملاً مهمًّا في اجتذاب الطلاب الدوليين؛ ومنها: لغة الدراسة، الأمان والسلام، الجودة في التعليم، الأسعار المناسبة، سهولة التأشيرات، وفرص الإقامة الدائمة.
- اتخذ التدويل في الخبرات السابقة استراتيجيتين أساسيتين؛ الأولى: تشمل مبادرات، واتفاقيات في المجال الأكاديمي، والبحثي، والأخرى: شملت مبادرات إدارية، وتنظيمية؛ لتيسير الأبعاد الدولية للجامعات.
- عنيت الخبرات بصوغ استراتيجيات مستقبلية، تشمل أهدافًا، وإجراءات لتطوير أنشطة التدويل؛ مثل: تطوير المناهج، والبيئة الجامعية؛ لجذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين.

المحور الثالث: ملامح تدويل التعليم الجامعي المصري.

أولى التعليم الجامعي المصري – منذ نشأته – قضية تدويل التعليم؛ عناية كبيرة؛ وقد بدا ذلك واضحًا في قدرته على احتواء الثقافات الأخرى؛ فكان مقصدًا لطالبي العالم من شتى بقاع الأرض، ومصدرًا لاستقطاب الأساتذة الأجانب، كما حرص على العناية بنظام الابتعاث، وتعليم اللغات الأجنبية، وغيرها من مجالات إضفاء البعد الدولي في أنشطة التعليم الجامعي.

وقد زادت هذه العناية بتدويل التعليم الجامعي؛ بصدور قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي نص – في مادته الأولى – على ضرورة "...توثيق الروابط الثقافية، والعلمية مع الجامعات الأخرى، والهيئات العلمية:العربية،والأجنبية" (وزارة التعليم العالي،٢٠٠٦: ٤).

وثمة مظاهر عدة لتدويل أنشطة التعليم الجامعي المصري، يمكن رصد أبرز ملامحها فيما يأتي:

أ- الحراك الطلابي:

ويتضمن الطلاب المصرين الذين يدرسون بالخارج، والذين بلغ عددهم- وفقًا لإحصاءات اليونسكو عام ٢٠١٠- (١٤,٤٦١) طالبًا، وطالبة، تستقبل منهم الولايات المتحدة الأمريكية (٢,٢٥١) ، وانجلترا (١,٨٠٣)، وألمانيا (١,٢)، وفرنسا (١,٢٥٦)، والباقي في دول أخرى متنوعة (UNESCO Institute for Statistics, 2012:134). وبمقارنة هذا العدد بحالات القيد القومية البالغة في العام نفسه (١,٧٢٨,٨٥٧) طالبًا، وطالبة (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٢)؛ يلاحظ أنه يمثل نسبة ضئيلة للغاية بلغت (٠,٧%)؛ وفي عام ٢٠١٥ زاد هذا العدد ووصل (٢٥٠٠٠) طالباً وطالبة (Ortiz,et.al.,2017).

أما بالنسبة للطلاب الوافدين؛ فهناك توسع في استقبال هؤلاء الطلاب؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون بالجامعات المصرية نما بشدة خلال السنوات الماضية؛ حيث وصل إلى (٧٠,٥٢٥) طالبًا، وطالبة عام ٢٠١٧(وزارة التعليم العالي، http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx) ؛ مقارنة بعددهم عام ٢٠٠٣؛ والذي كان يبلغ (٣١,١٩٣) طالبًا، وطالبة، تستقبل منهم جامعة الأزهر نسبة (٣٨%)، تليها الجامعات الخاصة بنسبة (٣١%)، والباقي يوزع على الجامعات، والمعاهد الحكومية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠: ٢٠٢-٢٠٣).

وبرغم هذا النمو السريع في عدد الطلاب الوافدين إلى مصر؛ فقد أشار التقرير الصادر عن اليونسكو عام ٢٠١٢ إلى أن نسبة الطلاب الوافدين إلى مصر يعد من أقل النسب على مستوى الدول العربية؛ حيث سجلت عام ٢٠٠٩ نسبة (١,٤%)، على حين بلغت في المملكة

العربية السعودية(١٩,٩%)، وفي البحرين (٢٤,١%)، وفي الإمارات (٣٤,١%) في العام نفسه .(UNESCO Institute for Statistics, 2012:190)

ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة الجامعات على اجتذاب الطلاب الدوليين؛ لافتقارها إلى الإمكانات اللازمة لاستقبالهم، فضلاً عن العقبات البيروقراطية التي تسيطر على إجراءات استقبالهم، وندرة أعضاء هيئة التدريس الذين تتوافر لديهم إمكانات للتدريس لهؤلاء الطلاب؛ لاسيما فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية؛ وخاصة في الكليات النظرية.

ب- حراك أعضاء هيئة التدريس، والباحثين :

يتخذ الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين من مصر، وإليها؛ أشكالاً عدة؛منها: قصير الأجل؛ كالزيارات المتبادلة، والتدريب، والاستشارات، والمهمات العلمية بعد الدكتوراه، ومنها طويل الأجل؛ كبعثات الحصول على الماجستير، أو الدكتوراه.

وتشير الإحصاءات إلى أن حركة أعضاء هيئة التدريس، والباحثين إلى الخارج شهدت نموًّا كبيرًا؛ حيث زاد عدد المبعوثين للحصول على درجات جامعية عليا، وفي مهمات علمية من (٥٥٣) مبعوثًا عام ٢٠١٤ إلى (٩٥٠) مبعوثًا عام ٢٠١٧؛ بنسبة قدرها ٧٢% (وزارة التعليم العالي، .(http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx

وفي إطار الحراك الأكاديمي الخارجي يشارك بعض أساتذة الجامعات، والخبراء الأجانب في قطاع التعليم العالي في مصر في إطار برامج تبادل، تدعمها مؤسسات غير حكومية؛ كهيئة فولبرايت الأمريكية (وزارة التعليم العالي،٢٠٠٨: ٣٤).

ج- التعاون الأكاديمي الدولي :

سعت بعض الجامعات المصرية إلى الإفادة من برنامج التوأمة العالمية؛ فشرعت في عقد اتفاقيات مشتركة في مجال التوأمة مع نظيراتها الأوروبية، تضمنت مشروعات إعداد المناهج الدراسية في مجالات الزراعة، والصيدلة، والعلوم، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية (ويح، ٢٠١٢: ٣٦١).

ومن أمثلة اتفاقيات التوأمة التي عقدتها الجامعات المصرية مع الجامعات الأجنبية؛ لمنح درجات علمية مشتركة: اتفاقية التعاون بين كلية الهندسة – جامعة عين شمس، وجامعة كلاوستال التقنية بألمانيا ببرنامج هندسة المواد؛ للحصول على شهادة مزدوجة من كلا الجامعتين، ومذكرة التفاهم بين جامعة عين شمس، وجامعة كالجاري بكندا. .(جامعة عين شمس،http://www.asu.edu.eg/arabic/ 48hrDc) . وكذلك برنامج الدراسات الأوربية المتوسطية للماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٤؛ بالتعاون مع ٤ جامعات أوربية: فرنسية – أسبانية – ألمانية – هولندية، وفي عام ٢٠١٠ تم إنشاء برنامج

مشترك مع جامعة باريس ١ (بانتيون – سوربون) يحصل بموجبه طلاب الشعبة الفرنسية بالكلية على شهادة مزدوجة من جامعة القاهرة وجامعة باريس ١ فى الاقتصاد ؛ وفي العلوم السياسية أيضاً ، وفي عام ٢٠١٦ بدأت الدراسة بالماجستير المهني فى القانون والاقتصاد مع جامعة هامبورج بألمانيا. (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، http://www.feps.edu.eg/ar/).

وفي سياق متصل يوجد لبعض الجامعات الأجنبية، والعربية فروع لها بداخل مصر، تعمل على تقديم برامج معتمدة من قبل الجامعات المصرية، والجامعات الشريكة، وتمكن خريجيها من متابعة دراستهم العليا في الجامعات الأم؛ وهو ما يزيد من مدى الاعتراف الدولي بدرجاتها، وشهاداتها الممنوحة، ويتيح لخريجيها فرص عمل أوسع في سوق العمل الدولي، ومن أمثلة الجامعات الأجنبية في مصر: الجامعة الأمريكية، والجامعة البريطانية، والجامعة الفرنسية ، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة الروسية (نصر،٢٠٠٧: ١٨٢) ، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجي(Kuroda&et.al, 2018:36)

وعلي المستوي العربي تجسد التوأمة بين جامعتي: بيروت، والإسكندرية أبرز مظاهر مبادرات التعاون الأكاديمي مع الجامعات الإقليمية

وهناك نشاط خارجي لجامعات مصر على مستوى الدول العربية، والأجنبية؛ فعلي سبيل المثال: أنشئ فرع لجامعة الإسكندرية بولاية واو بجنوب السودان، يضم أربع كليات؛ هي: الطب البيطري، والزراعة، والتربية، والتمريض، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٠ . ، كما أنشئ فرع آخر للجامعة بانجمينا عاصمة تشاد – يضم كليتي الزراعة والطب البيطري– ؛ كأول فرع لجامعة مصرية في المنطقة الفرانكفونية ، حيث صدر قرار وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي في جمهورية مصر العربية باللائحة الأساسية لهذا الفرع بقرار رقم ٢٤٦٠ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ . كذلك جرى الاتفاق مع الهيئة الماليزية؛ لإنشاء فرعين لكليتي: الطب، وطب الأسنان – جامعة الإسكندرية بكوالالمبور). (جامعة الاسكندرية ، https://alexu.edu.eg/index.php/ar/2015-11-17-12-42-44/history)

المحور الرابع: تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي في الجامعات المصرية :

في ضوء الإطار النظري وخبرات بعض الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي يمكن وضع تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري.

أولاً: فلسفة التصور المقترح .

يستند التصور علي فلسفة مفاداها أن التدويل هو أحد أهم التوجهات المعاصرة لتطوير التعليم الجامعي، والارتقاء بجودته، وزيادة قدرته التنافسية محليًا، وإقليميًا، ودوليًا، وتلبية

متطلبات البيئة الوطنية، والعالمية، ومواجهة تأثيرات العولمة، وتداعياتها المتلاحقة، وأنه يتعين علي الجامعات المصرية الراغبة في التكيف مع تحديات العولمة والخروج من أزمتها الراهنة، والارتقاء بجودة تعليمها أن تتبني استراتيجية منهجية؛ للأخذ بسياسة التدويل، وأن توفر المتطلبات التي من شأنها أن تسهم – بفاعلية – في تفعيله في التعليم الجامعي المصري.

ثانياً: أهداف التصور المقترح .

يسعي التصور المقترح إلي تحقيق الأهداف التالية:

- إضفاء البعد الدولي علي أنشطة التعليم الجامعي المصري.
- مواكبة الجامعات المصرية للمستجدات العالمية والممارسات الدولية في تطوير التعليم الجامعي وذلك للنهوض بالتعليم الجامعي المصري علي المستوي المحلي والدولي.
- رقع مستوي جودة الجامعات المصرية وقدرتها التنافسية في سوق المعرفة العالمي .
- توثيق العلاقة مع الجامعات العالمية و وتكوين شراكات تعليمية معها.
- جذب الطلاب الدوليين وتشجيع الحراك الاكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

ثالثاً: منطلقات التصور المقترح .

يرتكز التصور المقترح علي مجموعة من الأسس؛ نعرضها فيما يلى:

- التوجه نحو التدويل لم يكن أحد تجليات العولمة، ولا انعكاساتها على التعليم الجامعي فحسب؛ بل متطلبًا، ومؤشرًا لجودة الجامعات، وسلاحًا استراتيجيًّا، تتسلح به؛ للحصول على ميزات تنافسية، تعزز مركزها التنافسي، وتضمن بقاءها، واستمرارها في الأسواق المحلية، والعالمية.
- تدويل التعليم الجامعي يحافظ على الهوية القومية، والثقافة الوطنية، وفي الوقت ذاته يشجع التنوع الثقافي.
- يمثل التوجه نحو تدويل التعليم الجامعي ضرورة اقتصادية، إذ تشكل الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون مصدرًا مهمًّا لتمويل التعليم الجامعي .
- يعد التدويل أحد المعايير الدولية للتفضيل بين الجامعات ، و تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات الدولية .
- يساعد التدويل علي مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل الدولي ، من خلال تطوير المعارف، والمهارات، والقيم الدولية لدى الطلاب؛ باستخدام استراتيجيات عدة؛ من بينها: الحراك الأكاديمي الدولي، والمناهج الدولية
- تؤدي المنظمات الدولية – الحكومية، وغير الحكومية – المعنية بأمور التعليم دورًا حيويًّا في تعزيز تدويل التعليم الجامعي؛ من خلال تشجيع علاقات التعاون الدولي، ومبادراته بين الجامعات.

- فرض تدويل التعليم الجامعي على الجامعات الاتجاه نحو التوسع في برامج الحراك الدولي للطلاب، والأساتذة، والباحثين، وبرامج التعاون الأكاديمي، والبحثي المشترك، وتفعيل اتفاقيات التوأمة مع الجامعات المميزة، والتزام المعايير، والممارسات السائدة في الجامعات المتقدمة.

رابعاً: متطلبات التصور المقترح وآليات تطبيقها.

إذا كان التوسع في التدويل يضمن للتعليم الجامعي المصري التكيف مع تحديات العولمة، والخروج من أزمته الراهنة، والارتقاء بجودته، وتحديد مكانته على المستويات: المحلية، والإقليمية، والدولية؛ فإن نجاح التدويل في تحقيق هذه الأهداف يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات التي تسهم – بفاعلية – في توظيفه في التعليم الجامعي المصري.

لذا يفرض التصور المقترح توافر مجموعة من المتطلبات التي لن تتحقق إلا من خلال مجموعة من الآليات. ويمكن توضيح ذلك؛ علي النحو التالى:

١- تكوين ثقافة داعمة، ومحفزة لتدويل التعليم الجامعي المصري؛ من خلال:

- عقد ندوات تعريفية عن التدويل في مجال التعليم الجامعي من قبل كوادر بشرية، تؤمن بأهمية التدويل، وبضرورة تضمين البعد الدولي في العمل الجامعي، وحشد الدعم المجتمعي له.(كما يحدث في انجلترا).
- دعوة خبراء استشاريين – من الخارج – في مجال تدويل التعليم الجامعي؛ لعقد لقاءات مع الهيئة التدريسية، والإدارية، والطلاب؛ لتوضيح ميزات التدويل، وكيفية المشاركة في أنشطته، ووضع الخطط له، وآليات تنفيذها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس – وبخاصة العلماء المصريون بالخارج – ممن لهم خبرة في مجال التدويل؛ على عقد برامج تنمية مهنية، وورش عمل؛ لتنمية المعارف، والمهارات، والاتجاهات الإيجابية نحو التدويل.
- توزيع أدلة، وكتيبات عن ماهية التدويل، وأهميته، وبعض النماذج الناجحة في هذا المجال بين أعضاء المجتمع الجامعي.
- إتاحة الفرص؛ لمشاركة الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس في الأنشطة، والمحافل الجامعية: الإقليمية، والدولية.
- تنظيم، واستضافة مؤتمرات، وحلقات بحثية عالمية؛ لتعقد محليًا.
- إنشاء قاعدة بيانات، يتوافر بها بعض الممارسات الجيدة في مجال تدويل التعليم الجامعي، وإتاحتها للمجتمع عامة ، وأعضاء المجتمع الجامعي خاصة.

٢- **متطلبات تشريعية:** يمكن تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري؛ من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التشريعية التي تكفل ما يأتي:

أ- منح الجامعات مزيدًا من الحرية، والاستقلالية في صوغ أهدافها، ورسم سياستها، وإدارة شئونها: المالية، والتنظيمية، والأكاديمية، والإدارية؛ بما يحقق التميز بين الجامعات المصرية.

ب- الحد من هجرة العقول المصرية للخارج، ومنح الامتيازات – المادية، والمعنوية – التي تسهم في استثمار عطائهم العلمي، وعودة العلماء، والباحثين المغتربين.

ج- فاعلية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والطلاب؛ بما يتيح لهم حرية المشاركة في أنشطة التدويل، والمشاركة في الروابط العلمية: المحلية، والإقليمية، والدولية دون تقييد لاستقلالهم الفكري.

د- تيسير سبل الإقامة، وإصدار التأشيرات للطلاب الدوليين، ومنحهم امتيازات، تشجعهم على الالتحاق بالجامعات المصرية، من خلال تضافر جهود وزارتي الخارجية والداخلية معا. (على غرار ما يحدث في أمريكا واستراليا)

هـ- التوسع في إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج على الصعيدين: العربي، والعالمي.(علي غرار ما يحدث في ماليزيا، واستراليا، وأمريكا)

و- تحويل بعض الجامعات إلى جامعات بحثية متخصصة؛ بحيث تتخصص كل جامعة في تخصصات معينة، تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها، ومخرجاتها في الأسواق المحلية، والعالمية. (علي غرار ما يحدث في انجلترا).

ز- استحداث منصب نائب رئيس الجامعة للشئون الدولية.

ح-إنشاء صندوق ضمان؛ لرعاية الطلاب الدوليين(على غرار ما يحدث في استراليا).

٣- متطلبات بشرية؛ وتشمل:

- تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل؛ من خلال عقد دورات تدريبية؛ لإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل الجامعات.

-بناء القدرة الدولية لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين؛ من خلال:

أ- تنمية قدرة أعضاء هيئة التدريس في اللغات الأجنبية، وتقنيات المعلومات؛ بما يسمح بتوظيفها في عمليات التدويل.

ب-إعادة النظر في برامج مراكز تنمية قدرات أعضاء التدريس، وتضمينها برامج؛ لتزويد أعضاء هيئة التدريس بالمهارات، والخبرات اللازمة للتدويل، وتضمين المنظور الدولي في هذه البرامج؛ بتناولها قضايا، وموضوعات ذات أبعاد دولية.

ج- التعاون مع الهيئات العالمية، والجامعات الأجنبية المحترفة في مجال تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس، وسلوكياتهم، وقدراتهم؛ وفقًا للمعايير، والممارسات العالمية.

د- إتاحة الظروف المناسبة التي تكفل لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية النمو العلمي؛ من خلال حضور المؤتمرات المحلية، والعالمية، والإقليمية ذات الصلة بالتخصص الأكاديمي.

هـ- الارتقاء بمستوى القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، وإنشاء فرق بحثية ذات قدرات مميزة، ومتخصصة، وتوفير الإمكانات لها؛ لإجراء بحوث عالمية مميزة في مشروعات تعاونية. (علي غرار ما يحدث في امريكا).

و- زيادة عدد المنح، والبعثات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين إلى الجامعات العالمية ذات التصنيف المتقدم.

ز- عقد اتفاقيات ثنائية مع الجامعات العالمية لتبادل العلماء والأكاديمين المميزين- تنظيم زيارات لأعضاء هيئة التدريس - (علي غرار ما يحدث في أمريكا وكوريا الجنوبية)

ح- تطوير نظام التفرغ العلمي، والمهمات العلمية، والزيارات؛ لتوفير الفرص التي تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المشروعات الدولية المرتبطة بالقضايا الدولية، والمشروعات البحثية المشتركة، وتنمية التواصل العلمي مع المراكز البحثية المقدمة في العالم (على غرار ما أجرته ماليزيا، واستراليا).

- بناء القدرة الدولية للطلاب المصريين؛ من خلال:

أ- تنمية قدرات الطلاب في اللغة الإنجليزية- التي تشكل القاعدة نحو التدويل- حيث تعتمد أغلب البرامج الدراسية المدولة على اللغة الإنجليزية في محتواها، وفي لغة تدريسها؛ باعتبارها أكثر اللغات شيوعا .(علي غرار ما يحدث في انجلترا، وأمريكا)

ب-إكساب الطلاب الكفايات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا العصر في مجالات المعلومات، والاتصال مع شبكات التواصل العالمية.

ج- تأصيل القيم لدى طلاب الجامعة، وتزويدهم بالثقافة الدولية؛ من خلال ورش العمل، والندوات التثقيفية. .(علي غرار ما يحدث في انجلترا)

د- دعوة أعضاء هيئة التدريس المصريين الذين يعملون بجامعات أجنبية للتدريس، أو التدريب، لفترات محدودة - على مدار العام الدراسي- سنويًا.

هـ- تقرير مقرر التربية الدولية على جميع الطلاب بالمرحلة الجامعية؛ لتشجيع روح المنافسة الدولية بينهم.

٤- متطلبات مادية؛ وتشمل:

أ- توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة لجودة الخدمات التعليمية المقدمة بالجامعات.

ب- تطوير المعامل البحثية، وتزويدها بأحدث الإمكانات، والتقنيات المعملية؛ حتى تواكب التقدم السريع في البحث العلمي.

ج- توفير الاستثمارات اللازمة لدعم أنشطة تدويل التعليم الجامعي المصري؛ بدعم من القطاعين: الحكومي، والخاص، واستحداث صندوق لتمويل تدويل التعليم الجامعي.

د- إنشاء مراكز بحوث للتربية الدولية ، تتناول قضايا تدويل التعليم الجامعي، ومشكلاته، وإصدارها في دورية علمية متخصصة.

هـ- توظيف التكنولوجيا؛ من خلال إنشاء المنتديات التعليمية، والبحثية، لتعزيز التدويل، والاتصال بالجامعات الدولية المتقدمة، وتيسير الوصول إلى المعلومات عن متطلبات الدراسة، والمنح الدراسية.

٥- **تطوير المناهج، والبرامج الدراسية؛ وتشمل:**

- زيادة عدد المقررات، والبرامج التي تدرس باللغة الإنجليزية.(علي غرار ما يحدث في ماليزيا وكوريا الجنوبية).
- استحداث برامج دراسية، ومقررات جديدة، تتفق مع احتياجات سوق العمل الدولية.(علي غرار ما يحدث في ماليزيا).
- إعداد مقررات إلكترونية للبرامج الدراسية في جميع التخصصات، والتوسع في أشكال التعليم عن بعد؛ ومنها: إقامة الجامعات الافتراضية.
- التزام البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات المصرية بالمعايير الدولية للجودة، وبناء شراكات مع الهيئات الدولية المعنية بضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي؛ للاعتراف بهذه البرامج (على غرار ما حدث في ماليزيا).
- استحداث مقررات ذات أبعاد دولية، تمكن الطلاب من تطبيق المحتوي العالمي في حياتهم الشخصية، والمهنية. (على غرار ما حدث في امريكا)
- افتتاح برامج تعليمية مزدوجة الدرجات العلمية؛ من خلال عقد اتفاقيات مشتركة بين الجامعات المصرية، والجامعات الدولية؛ مما يتيح للطلاب المحليين حرية الحركة بين الدول ذات الشراكة. (على غرار ما حدث في ماليزيا).
- تصميم مقررات ثقافية دولية؛ لتأهيل الطلاب للحراك الدولي، وتعريفهم بثقافة المجتمعات الأجنبية.
- توحيد طرائق تقييم الطلاب؛ مع جامعات عالمية أو إقليمية ، مما ييسر عليهم الدراسة في جامعات خارجية، والحصول على الاعتماد المعترف به للبرامج في جامعاتهم الأصلية.(كما يحدث في كوريا الجنوبية) .

٥- **تفعيل آليات تدويل التعليم الجامعي:** من خلال إنشاء مركز لتدويل التعليم الجامعي في كل جامعة – برئاسة وكيل الجامعة للشئون الدولية- يتبعه وحدات بداخل كل كلية مزودة بفريق عمل مؤهل، ومدرب، يتبنى استراتيجية واضحة للتدويل على مستوى الجامعة، توضع وفق

منهجيـة علميـة؛ مـن خـلال تضـمين بُعـد التـدويل فـي رؤيـة الجامعـة، ورسـالتها،وأهدافها الاستراتيجية، مع وضع خطة زمنية لتنفيذ التدويل، تحدَّد فيها الأهداف، وآليات التنفيذ، والتمويل اللازم، وكذلك المسئولون عن عملية التنفيذ (على غرار ما أجرته ماليزيا)؛ ومن أهم مهام هذا المركز:

أ- تعزيز حراك الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين؛ من خلال:

- وضع خطة استراتيجية طويلة المدى؛ لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب الدوليين.
- عقد اتفاقيات مع مكاتب تدويل التعليم العالي بالخارج؛ بما يساعد في جذب الطلاب الدوليين للدراسة في مصر.
- التواصل مع الجامعات العربية، والأجنبية؛ لزيادة عدد المنح الدراسية، والتوسع في برامج تبادل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس- سواء أكان ذلك لفترات قصيرة، أم طويلة – لتعزيز التعاون العلمي، والبحثي؛ من خلال توظيف التكنولوجيا في تيسير الوصول إلى المعلومات عن المنح الدراسية، ومتطلبات الدراسة، وتأسيس منتديات تعليمية، تيسر التواصل بين الجامعات المختلفة.
- إنشاء شبكة لتبادل المعلومات بشأن محتوى المقررات الدراسية في الأقسام، والكليات المختلفة؛ لجذب الطلاب الدوليين.(كما يحدث في أمريكا)
- تقديم برامج تثقيفية إرشادية للطلاب الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات المصرية.
- تيسير إجراءات قبول الطلاب الدوليين في الجامعات المصرية – بما لا يخل بجودة التدويل.
- تحديد رسوم دراسية مناسبة، وتنافسية، تساعد في جذب الطلاب الدوليين للدراسة في مصر.
- متابعة إنهاء الإجراءات الخاصة باستقبال الطلاب، أو الأساتذة الدوليين في الجامعات المصرية، وتوجيههم، وإرشادهم؛ بتقديم معلومات عن أماكن الإقامة، والخدمات الصحية، والاجتماعية المتوافرة. والتغلب على العقبات البيروقراطية التي تواجه إجراءات التاشيرة، والتسجيل، والإقامة، من خلال تدريب أستشاريين تربويين لمساعدة الطلاب الدوليين في مثل هذه الأمور. (كما يحدث في أمريكا)
- تقديم الرعاية للطلاب الدوليين بالجامعات المصرية؛ من خلال إيجاد قنوات للتواصل مع نظرائهم المصريين؛ من خلال تنظيم رحلات جماعية، وندوات ثقافية، وإنشاء منتدى، يتيح فرص الدمج، والتواصل بينهم.

- توفير الدعم، والتوجيه للطلاب المصريين الراغبين في مواصلة الدراسة بالخارج في جامعات ذات سمعة طيبة معترف بها دوليًا.
- تقديم ندوات، وبرامج توعية للطلاب الدوليين؛ لتأهيلهم للحياة داخل الحرم الجامعي المصري (على غرار ما يحدث في المملكة المتحدة).
- إعداد قواعد بيانات؛ لرصد حركة دخول الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ؛ وخروجهم، لتقديم التوصيات الخاصة بزيادة حراك الطلاب والأساتذة .
- تقديم أدلة تفصيلية دولية عن برامج الدراسة بالجامعات المصرية، والجامعات الأجنبية.
- فتح قنوات اتصال مع العلماء المصريين بالخارج، وتشجيعهم؛ ليكونوا حلقة وصل بين الجامعات المصرية، والدولية؛ لدعم المبتعثين بالخارج، وتوفير فرص لحراك – الداخلي، والخارجي– الأساتذة، والباحثين.
- توفير شبكات علمية متخصصة؛ للربط بين أعضاء هيئة التدريس في التخصص الواحد، وربطهم بجامعات، ومراكز علمية دولية مميزة.
- إطلاق منتديات سنوية في مختلف دول العالم؛ لتعزيز التبادل مع الباحثين، والطلاب في الجامعات الكبرى.
- رصد اتجاهات الطلاب نحو الحراك الأكاديمي؛ من خلال تحليل بيانات وزارة التعليم العالي بشأن العوائد السنوية المحققة؛ لتوفير البيانات الكمية للجامعات،وصانعي السياسة. (على غرار ما يحدث في المملكة المتحدة).

ب–تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي؛ من خلال:

- عقد اتفاقيات شراكة، وبروتوكولات تعاون، وتوأمة بين الجامعات المصرية، والجامعات العربية، والأجنبية، تتضمن تبادل الطلاب، وتقديم برامج تعليمية مشتركة، وإجراء بحوث علمية مشتركة مع الجامعات، والمراكز البحثية المتخصصة، وغيرها من أشكال التعاون العلمي على المستويين: الإقليمي، أو الدولي.
- التواصل مع الجامعات المبرم بينها، وبين الجامعات المصرية اتفاقيات تعاون؛ لمتابعة مدى تنفيذها، وتعرف المعوقات التي قد تعترضها.
- التواصل مع المنظمات الدولية – الحكومية، وغير الحكومية – لتقديم منح دراسية للطلاب المصريين، والسعي إلى الحصول على عضوية الجامعة في المنظمات، والاتحادات الاكاديمية الدولية؛ للحصول على امتيازات، تتعلق بتمويل المنح الدراسية، والبحثية (على غرار ما أجرته ماليزيا).
- السعي إلى الانضمام للتحالفات الاستراتيجية للجامعات، ومراكز البحوث العالمية؛ لتحسين القدرات الأكاديمية، والبحثية، والإدارية، والتقنية للجامعات المصرية.

- عقد تحالفات إقليمية– على غرار التحالفات الدولية – بين الجامعات المصرية، والجامعات العربية؛ لتحقيق التكامل، والترابط في البرامج الدراسية، والبحثية، والخدمية؛ لتوسيع مجالات التعاون الدولي.

ج– إنشاء منتدي الكتروني يضمن ملف خاص لكل كلية، يتضمن كافة الأنشطة، والفاعليات، والإجراءات، والتدابير، والرؤى المنهجية بشأن تدويل خدماتها الأكاديمية، والبحثية .

د– مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسة للتدويل على مستوى العالم؛ للإفادةمن تجاربهم .(كما يحدث في أمريكا) .

هـ – التسويق، والترويج الدولي للتعليم الجامعي؛ من خلال التعريف بالتخصصات، والبرامج الدولية المتوافرة في الجامعات المصرية، وإنشاء قاعدة بيانات عنها،يجرى تحديثها باستمرار(على غرار ما أجرته المملكة المتحدة، وأمريكا).

و– تطوير شراكة استراتيجية مع المجالس الثقافية المصرية في الخارج؛ لتحقيق أقصى قدر من الترويج للدراسة في الخارج (على غرار ما أجرته المملكة المتحدة).

ي– استحداث هيئة استشارية للتعليم الدولي؛ دورها إعلام الحكومة بمشكلات تدويل التعليم والعمل علي التغلب عليها (علي غرار ما يحدث في أمريكا).

٦– رفع القدرة التنافسية للجامعات؛ من خلال:

- وضع محكات محلية للتميز؛ تصنَّف في ضوئها الجامعات المصرية – بإشراف هيئة ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي– بحيث تراعي هذه المعايير خصوصية واقع الجامعات المصرية، وتدفعها نحو مزيد من التطوير، ومواكبة المستجدات في مختلف المجالات: المعرفية، والبحثية، والخدمية.
- تبني معايير دولية؛ لتوكيد الجودة؛ بحيث تشمل هذه المعايير: حركة الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمي، والمناهج والمقررات الدراسية، ومنح الدرجات المشتركة.(كما يحدث في أمريكا)
- توفير آليات للتقويم المستمر، تعتمد على المساءلة، والمحاسبية؛ لتحديد مستوى الأداء العام للجامعات، ومدى قدرتها على تحقيق معايير الجودة، والتزام معايير التدويل.

- **خامساً : المشكلات التي يمكن أن تواجه التصور، وسبل التغلب عليها :**

قد يواجه التصور – عند التنفيذ علي أرض الواقع – بعض العقبات، يمكن توضيح أهمها وسبل التغلب عليها؛ فيما يلي :

- ضعف الإمكانات المادية اللازمة للتدويل ويمكن التغلب علي ذلك من خلال زيادة الإنفاق علي التعليم الجامعي من ميزانية الدولة ، وإنشاء صندوق لتمويل أنشطة تدويل التعليم الجامعي يدعم من قبل مؤسسات المجتمع ورجال الأعمال.

- ضعف الوعي بسياسة التدويل ومقاومة ثقافة الانفتاح علي الاخر ويمكن التغلب علي ذلك من خلال ، إدراج التدويل في رؤي ورسائل الكليات والجامعات ، وعقد المؤتمرات والندوات لتنمية وعي المجتمع بضرورة وأهمية التدويل في التعليم الجامعي ، وإفادة الاقتصاد المصري من العائد من التدويل .
- ضعف العلاقات الثقافية والروابط الأكاديمية بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية ويمكن التغلب علي ذلك من خلال الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في إقامة روابط علمية إقليمية وعالمية ، ووضع خطة لتبادل الطلاب والاساتذة . وتطوير سياسة مصر الخارجية مع الدول الأخري لزيادة التعاون الثقافي والتبادل الأكاديمي.
- الروتين والبيروقراطية الادارية في إجراءات تسجيل وقبول الطلاب الأجانب ويمكن التغلب علي ذلك بإنشاء منصات الكترونية خاصة بقيد والتحاق الطلاب الاجانب بالجامعات المصرية ، ومنظومة الخدمات المقدمة لهم .
- ضعف قناعة الجامعات العالمية بالتعاون مع الجامعات المصرية ويمكن التغلب علي ذلك من خلال إنشاء مركز داخل كل جامعة تكون مهمته تحسين السمعة الدولية للجامعة ، والترويج للتعليم الجامعي المصري والتعريف بالتخصصات والبرامج الدولية التي تقدمها الجامعات المصرية ، علي غرار (الوكالة المعلوماتية الأمريكية) التي تتولي مهمة الترويج للتعليم الأمريكي الدولي وتعزيز سمعة وصورة أمريكا أمام دول العالم.
- عزوف الطلاب الدوليين عن الالتحاق بالجامعات المصرية ويمكن التغلب علي ذلك، من خلال العمل علي تحسين ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، وتسويق الجامعات المصرية لخدماتها في المحافل العلمية الدولية . وتقديم بعض المنح المجانية للدراسة في مصر .
- المركزية في اتخاذ القرارات ويمكن التغلب علي ذلك بمنح الجامعات مزيد من الاستقلالية الإدارية والتنظيمية.
- ضعف تأهيل الإداريين والقبادات بالجامعات المصرية لعملية التدويل ويمكن التغلب علي ذلك بتقديم دورات تدريبية لإكسابهم الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة لتدويل الجامعات .
- هجرة العقول والكفاءات العلمية المتميزة ويمكن التغلب علي ذلك بتوفير حوافز مادية ومعنوية تشجيعهم علي العودة ولو علي الأقل كأساتذة زائرين علي مدار العام الدراسي بالتنسيق معهم.

وختاماً ترى الباحثة أن نجاح تدويل التعليم الجامعي المصري يتطلب تضافر جهود الدولة؛ ممثلة في الحكومة، ووزارتي: التعليم العالي، والخارجية، والمجلس الأعلى للجامعات، والجامعات الحكومية، والخاصة، والقطاع الخاص؛ لتحقيق أكبر قدر من ميزاته، كما يتطلب التسلح بآليات، تنظم عملية الممارسة، وتراقبها؛ لضمان تجنب المخاطر التي يمكن أن تنتج عنه؛ والممثلة في هجرة العقول، والكفاءات البشرية، وتهديد الهوية الوطنية؛ نتيجة الدراسة باللغات الأجنبية، وفرض النموذج التربوي الغربي؛ بما يحمله من قيم وافدة قد تتنافي مع قيمنا العربية، واستغلاله من قبل بعض الجامعات؛ كوسيلة ربحية أكثر من كونه وسيلة لتجويد التعليم؛ مما يؤثر في مصداقية البرامج الدراسية، والجامعات التي توفرها، وانتشار الشهادات الوهمية.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

١- أحمد، محمد عبد الرؤوف، (٢٠١٥)، التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات، **مجلة القراءة والمعرفة**، ع١٦٠.

٢- جامعة الإسكندرية، عن الجامعة : نبذة تاريخية عن الجامعة ، http://www.alexu.edu.eg/index.php/ar/

٣- جامعة عين شمس، الاتفاقيات الخارجية ، http://www.asu.edu.eg/arabic.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٧)، **مصر في أرقام ٢٠١٧**،الهيئة العامة للاستعلامات، مصر.

٥- خورشيد، معتز ؛ يوسف، محسن،(٢٠٠٩)، **حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

٦- الدجدج،عائشة عبد الفتاح مغاوري،(٢٠١٦)، تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات،**مجلة كلية التربية، جامعة بنها**، مج٢٧،ع١٠٩.

٧- دياب، عبد الباسط محمد، (٢٠١٠) ، تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة ، **المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية** ، " **اتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم فى الوطن العربى**"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية– جامعة بنى سويف ، فى الفترة من ٦–٧ فبراير.

٨- الزهيري، إبراهيم عباس، (٢٠١١)، تطوير نظام التعليم العالي في المغرب العربي في ضوء إعلان بولونيا، **المؤتمر العالمي التاسع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**،" **التعليم والتنمية البشرية في دول قارة أفريقيا**"، دار الضيافة– جامعة عين شمس، القاهرة، ٩ يوليو.

٩- الصوفي، عارف ؛ وآخرون، (٢٠٠٩)، التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، **المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، " **المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي**"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت ، ٦–١٠ ديسمبر.

١٠- عبد الحميد، نرمان حسين، (٢٠١٥) ، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة الأزهر، غزة.

١١- عبد الهادي، أميرة رمضان، (٢٠١٥)، إدارة المعرفة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، **مجلة الإدارة التربوية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س٢، ع٧.

١٢- العدوي، عمرو جلال، (٢٠٠٨)، التعاون الدولي في مجال التعليم : جامعة بيروت العربية وجامعة الإسكندرية نموذجا، **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**، مؤسسة الفكر العربي ، المغرب، في الفترة من ٢-٤ابريل.

١٣- فليحين، محمود صالح أحمد، (٢٠١٠)، تحديات العولمة للتعليم العالي في الأردن وسبل مواجهتها من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية ، **رسالة دكتوراه** ، كلية العلوم التربوية والنفسية ، جامعة عمان العربية، الاردن .

١٤- القحطاني، ماجد عبد الله، (٢٠١٧)، تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة جدة.

١٥- قرني، أسامة محمد؛ والعتيقي، إبراهيم مرعي، (٢٠١٢)، إدارة راس المال الفكري بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق قدرتها التنافسية – تصور مقترح ، **مجلة التربية** ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع٣٨.

١٦- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، عن الكلية : خلفية تاريخية عن الكلية ، **http://www.feps.edu.eg/arr/about/history.php**

١٧- كنج، روجر، (٢٠٠٨)، **الجامعة في عصر العولمة**، ترجمة فهد سلطان السلطان، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.

١٨- المجلس الأعلي للجامعات،(٢٠١٢)، **بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي في مصر**، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء، القاهرة .

١٩- محمد، ماهر أحمد حسن، (٢٠١٤) ، تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية ، **المجلة التربوية** ، الكويت، مج٢٩، ع١١٣.

٢٠- مصطفى، أميمة حلمي،(٢٠١٥)، تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، ع٦٠.

٢١- مصطفى، فاطمة الزهراء سالم محمود،(٢٠١٣)، إتاحة التعليم الجامعي وتدويله في التجربة التركية : رؤية نقدية، **مجلة التربية** ، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر ، مج١٦، ع٤٤.

٢٢- المفوضية الأوروبية، (٢٠٠٥)، **برنامج تمبوس** TEMPUS، **الدليل الإرشادي لمقدمي الطلبات**، المفوضية الأوروبية، الجزء الثاني.

٢٣- ـــــــــــ (٢٠٠٧) ، **برنامج تمبوس TEMPUS** ، **المرحلة الرابعة (٢٠٠٧-٢٠١٣)**، المفوضية الأوروبية

٢٤- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (٢٠١٥) ، **مشروع تقرير أولي عن إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي**، اليونسكو، باريس.

٢٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير،(٢٠١٠)، **مراجعة لسياسات التعليم الوطنية : التعليم العالي في مصر**، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٢٦- نصار، سامي،(٢٠٠٨)، **قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

٢٧- نصر، أماني محمد حسن،(٢٠٠٧)، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية ، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ع١٤.

٢٨- هلال، ناجي عبد الوهاب؛ ونصار، علي عبد الرؤوف،(٢٠١٢)، تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة رؤية مستقبلية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج١٩، ع٧٧.

٢٩- وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في أرقام بين عامي:(٢٠١٤-٢٠١٧)، .**http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx**

٣٠- وزارة التعليم العالي السعودية، (٢٠١٢)، تدويل التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **الراصد الدولي**، مرصد التعليم العالي، وزارة التعليم العالي السعودية، ع١٤.

٣١- وزارة التعليم العالي،(٢٠٠٦) ، **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، المادة الأولي.

٣٢- وزارة التعليم العالي،(٢٠٠٨)، **التعليم العالي في مصر – التقرير الوطني** ، وحدة التخطيط الاستراتيجي، وزارة التعليم العالي، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

33- Abd Aziz, Moh Ismail & Abdullah, Doria ,(2014), Finding the next "Wave" in Internationalization of Higher Education focus on Malaysia, **Asia Pacific Education Review**,Vol.15,No.3.

34- Altbach, Philip & et al. ,(2009), Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, **World Conference on Higher Education**, UNESCO, France.

35- Altbach, Philip G.& Knight, Jane,(2007), The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities, **Journal of Studies in International Education**, Vol. 11 No. 3/4, Fall/Winter.

36- Association of American Colleges and Universities,(2013), Strategic plan 2013-17, big questions urgent challenges: Liberal Education and Americans' Global Future, Association of American Colleges and Universities. **https://www.aacu.org/sites/default/files/files/about/strategicplan2013_17.pdf**

37- Ayoubi, Rami M.,(2013), A Model of Re-Evaluation International Partnerships in universities: a UK Example, **European Journal**,V3,NO.2 .

38- Becker,Rosa,& Kolster Renze,(2012), **International student recruitment policies and developments in selected countries**, Netherlands Organisation for International Cooperation in Higher Education.

39- Begall, Rose,(2013), The Bologne Process and Internationalization for Higher Education in the U.S., **Journal of Teaching in International Business**, No.24.

40- Bettie Molly,(2015), Ambassadors unaware: the Fulbright Program and American public diplomacy, **Journal of Transatlantic Studies**, Vol. 13, No. 4.

41- Brajkovic, Lucia,(2018), Internationalization of Higher Education, US Perspectives, Springer Science+Business Media Dordrecht 2018,**https://www.researchgate.net/publication/322552536**

42- Byun, Kiyong& etal. ,(2014),Exploring effective strategies to implement EMI: case Studies of Two Korean Universities, **RIHE International Seminar Reports**,No.21.

43- Carnegie Mellon University, International Excellence, Carnegie Mellon Receives Sen. Paul Simon Award, **www.cmu.edu/homepage/society/.../international-excellence.shtml.**

44- Cho, Young Ha& Palmer, John D.,(2013), Stakeholders' views of South Korea's higher education internationalization policy, **The International Journal of Higher Education and Educational Research**, Vol.65.,No.3.

45- Daly, Amanda& Barker, Michelle,(2010), Australian universities' strategic goals of student exchange and participation rates in outbound exchange programmes, **Journal of Higher Education Policy and Management**,Vol.32,No.4.

46- De Wit, Hans & Hunter Fiona ,(2017), The Future of Internationalization of Higher Education in Europe,In Mihut ,Georgiana &et.al. (Editors),**Understanding Higher Education Internationalization** , Netherlands, Sense Publishers.

47- De Wit, Hans ,(2009), **Measuring Success In The internationalization of Higher Education**, European Association For international Education (EAIE).

48- ——————————— ,(2011), **Trend, Issues and Challenges in Internationalization of Higher Education**, Center for Applied Research on Economics & Management, Hogeschool Van Amsterdam.
49- De Wit, Hans& et al.,(2015) **Internationalization of Higher Education,** Directorate-General for internal Policies, Policy Department B: Structural and Cohesion Policies Culture and Education, European Parliament, European Union
50- Dinesh,Thirupuvanarajah ,(2010), Universities' response to Internationalization: Case of University of Twente, is it truly international, **Master Thesis** , University of Twente, Netherlands.
51- Ghazarian, PeterG.,(2014), Actual VS. Ideal Attraction: Trends in the Mobility of Korean International Students, **Journal of International Students**, Vol.4, No. 1.
52- Green,Madeleine&Ferguson,Adelaide.,(2011),**Internationalization of U.S. Higher Education In a Time of Declining Resources**, Report Commissioned by Australian Education International, Australian Government.
53- Helms, Robin & et al. ,(2017),**U.K.-U.S. Higher Education Partnerships: Firm Foundations and Promising Pathways**, Center for Internationalization and Global Engagement, American Council on Education.
54- Helms,Robin,(2015), **Internationalizing U.S. Higher Education: Current Policies, Future Directions**, Center for Internationalization and Global Engagement, American Council on Education.
55- Horstmanshof,Lousie, GIHE God Practice Guide on Internationalizing the Curriculum: Strategies for Academic Staff, Griffith Institute for Higher Education (GIHE), **https://www.griffith.edu.au/learning-teaching/learning-teaching-principles/pdf/gihe_tipsheet_web_int.pdf,PP.1-2.**
56- Hudzik, JohnK .(2011), **Comperhensive Internationalization from Concept to Action**,NAFSA: Association of International Educators, Washington,D.C.
57- ICEF Monitor, (2017), What rankings are most important to students? 6 September**. http://monitor.icef.com/2017/09/ what-rankings-are-most-important-to-students.**
58- International Alliance of Research Universities (IARU), **http://www.iaruni.org/about/about-iaru.**
59- Jeptoo Lydia Maket& Razia Mbaraka,(2012), Internationalization of Higher Education : Rational, Collaborations and its Implications, **International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development** , Vol.1, No.4.
60- Jibeen, Tahira,& Khan,Masha,(2015), Internationalization of Higher Education :potential Benefits and Costs, **International Journal of Evaluation and Research in Education(IJERE)**,Vol.4.No.4.
61- Kim, Terri,(2008), Higher Education Reforms in South Korea: Public-Private Problems in Internationalizing and Incorporating Universities, **Policy Futures In Education**,Vol.6,No.5.
62- Knight, Jane,(2012), Five Truths about Internationalization, **International Higher Education**, the Boston College Center for International Higher Education, No.69.
63- Kuroda Kazuo & et.al.,(2018), Internationalization of Higher Education and Student Mobility in Japan and Asia,

https://www.jica.go.jp/jicari/publication/other/l75nbg000010mg5u-att/Background_Kuroda.pdf

64- Kwon,Ki-Seok,(2013), Government policy and internationalization of universities : The case of international student mobility in South Korea, **Journal of Contemporary Eastern Asia**,Vol.12,No.1.

65- Lane Jason&et.al,(2014),States Go Global: State Govrenment Engagement In Higher Education Internationalization, **Rockefeller Report**,Rockefeller Institute of Government, The State University of New York.

66- League of European Research Universities (LERU), About LERU,**www.leru.org/index.php/public/about-leru**

67- Leask, Betty,(2005), Internationalisation of the Curriculum and Intercultural Engagement –A variety of perspectives and Possibilities, Australian International Education Conference, Gold Coast, Queensland, **http://www.aiec.idp.com/pdf/Leask,%20Betty.pdf**

68- Luo Ning, Japan, Malaysia, Taiwan, and South Korea Remap Regional Student Flows,World Education News+Reviews, **https://wenr.wes.org/2017/08/global-mobility-japan-malaysia-taiwan-and-south-korea-seek-to-shift-student-mobility-by-2025**

69- Mak, Anita ,(2010),Enhancing Academics ' Capability to Engage Multicultural Classes and internationalize at Home, **International Journal of Teaching and Learning in Higher Education**,Vol.22,No.3.

70- Mazzarol, Tim & etal. ,(2003),The Third Wave: Future Trends in Internationalization Education, **The International Journal of Educational Management**.

71- Mergner, Julia,(2011), Internationalization strategies in South Korean higher education : An explanatory analysis of the internationalization efforts of four Korean universities through the lenses of Resource Dependency and Normative Match, **Master Thesis**, Center for Higher Education Policy Studies(CHEPS), School of Management and Governance, University of Twente.

72- Miklavic, Klemen,(2011), Globalization ,and internationalization : crossroads of ideas on the future of higher education ,in Miklavic, Klemen(Ed.),**Path to internationalization Higher Education Policies, Trends and Strategies in Europe and Slovenia**, Centre of the Republic of Slovenia For Mobility and European Educational and Training Programmes.

73- Ministry of Higher Education(MOHE),(2011),**Internationalization Policy for higher Education Malaysia2011**, Ministry of Higher Education,Malaysia

74- Miranda, Zarur Xiomara,(2008), Regional Integration and Internationalization of Higher Education in Latin America and The Caribbean, in Ana Lucia Gazzola & Axel Didriksson (Ed.,), **Trends in Higher Education in Latin America and the Caribbean**, IESALC-UNESCO, Caracas,

75- Mitra, Subrata ,(2010),Internationalization of Education in India: Emerging Trends and Strategies, **Asian Social Science**, Vol.6,No.6.

76- Mukherjee, H., &Wong, P.K.,(2011). The National University of Singapore and the University of Malaya: Common roots and different paths . In P.J. Altbach & J.Salmi (Eds.) , **The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities** , Washington, DC., World Bank .

77- National University, Asia-Pacific College of Diplomacy, **http://apcd.bellschool.anu.edu.au/Australian**.

78- Nerlich,Steve,(2015), Students from Australian Universities Studing Abroad,**Australian Universities Review**,Vol.57,No.1.
79- Nga, James ,(2009), The Internationalization of Malaysian Private Higher Education Institutions for Increasing Higher Education Exports, **PhD Thesis**, Southern Cross University, Lismore, Australia.
80- Nicolescu, Luminita & et al. ,(2009), Country Differences in the Internationalization of higher Education –How can Countries Lagging behind Diminish the Gap, **Review of International Comparative Management**,Vol.10, No.5.
81- OECD ,(2017), Education at a Glance 2017: OECD Indicators, **OECD Publishing**, Paris.
82- Ortiz,Alejandro,&et.al.,(2017), Academic Mobility in the Middle East and Egypt: If not West, Where Will Students Go?,World Education News +Reviews, **https://wenr.wes.org/2017/02/academic-mobility-in-the-middle-east-and-egypt-if-not-west-where-will-students-go**
83- Oyewole, Olusola, (2009),Internationalization and its Implications for the Quality of Higher Education in Africa, Higher Education Policy, international Association of universities, **Internationalization and its Implications for the Quality of Higher Education in Africa**,Vol.22,No.3
84- Parry, Zen,(2011), The higher education sector in Korea: What you see is not always what you get, The Observatory on Borderless Higher Education,**http://www.obhe.ac.uk/newsletters/borderless_report_october_2011/higher_education_in_south_korea.**
85- Porfirio, Vincent,(2012) , **Internationalization Strategies In Traditional Higher Education Institutions Across The United States, A Doctoral Research Project**, The Sage Colleges, The United States of America.
86- Ruddy,Anne-Maree ,(2008),Internationalization: Case Studies of Two Australian and United States of Universities, **PhD thesis**, Murdoch University ,Australia.
87- Shaw, Kelly,(2014), Internationalization in Australia and Canada Lessons for the Future, **College Quarterly**,Vol.17,No.1.
88- Singh, Nachatar, & et al. ,(2014), Importance of Place for International Students' Choice of University: A case Study at a Malaysian University, **Journal of Studies in International Education**, Vol.18,No.5.
89- Tankosic,j. & Caric,M.,(2009) Developing A Conceptual Framework on Internationalization of Higher Education in Serbia, "**Internationalization and Role of University Networks- Proceeding of the Conference on Higher Education and Research**", Solvenia, 25-26 September.
90- Teichler, Ulrich, (2009), Internationalization of higher Education :European experiences, **Asia Pacific Education Review**, No. 10.
91- Tham, SiewYean ,(2013), Internationalizing Higher Education in Malaysia: Government Policies and University's Response, **Journal of Studies in International Education**, Vol.17, No.5.
92- Trilokekar,Roopa D.,(2015),From Soft Power to Economic Diplomacy?AComparison of the Changing Rationales and Roles of the U.S.and Canadian Federal Governments In International Education, **CSHE Research&OccasionalPaper Series**, Center for Studies In Higher Education ,University of California, Berkeley, Vol.2, No.15.
93- UK HE Europe Unit ,(2005), **Guide to The Bologna Process**, The UK HE Europe Unit.

94- UNESCO,(2018), **Global Education Monitoring Report 2019: Migration, Displacement and Education – Building Bridges, not Walls**, UNESCO,Paris,

95- **UNESCO Bangkok** ,(2013),**The International Mobility of Students in Asia and the Pacific**, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization& UNESCO Bangkok.

96- UNESCO Institute for Statistics ,(2012), **Global Education Digest 2012, Opportunities lost: The impact of grade repetition and early school leaving**, UNESCO Institute for Statistics ,Montreal, Canada.

97- Universitas 21, http://www.universitas21.com.

98- Universities U.K. International, U.K. Stragtegy for Outward Student Mobility(2017-2020), **http://www.universitiesuk.ac.ukUK-Strategy-for-outward-student-mobility-2017-2020.pdf.**

99- Universities UK., (2017), International Students Now Worth £25 billion to UK Economy: New Research. London, Universities UK. **www.universitiesuk.ac.uk/news/Pages/International-students-now-worth-25-billion-to-UK-economy---new.**

100- US Department of Education ,(2012), Succeeding Globally Through International Education and Engagement, US Department of Education Internationa strategy (2012-2016), **https://www2.ed.gov/about/inits/ed/internationaled/international-strategy-2012-16.pdf.**

101- Vajargah,Kourosh,(2013), Toward A distance Education based Strategy for Internationalization of The Curriculum In Higher Education of Iran, **The Turkish Online Journal of Education Technology**,Vol.12,No.1.

102- Weidman , John c.& Joh, Sang Duk ,(2007),Trends in the Internationalization of Higher Education in South Korea, **International Studies in Education**,No.9.

103- Welikala, Thushari,(2011),**Rethinking International Higher Education Curriculum: Mapping the research landscape**, the leading global network of research universities for the 21st century.

104- Yee, Chong Pui,(2014),Internationalization of Higher Education in Malaysia: Literature Review on Competency Approach , **International Journal of Asian Social Science**.Vol.4,No.2.